

سمو رئيس مجلس الوزراء ترأس اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى

المشاريع الحكومية التنموية.. التزام وحزم

1 توجه استراتيجي لتطوير الطاقة المتجددة والمنظومات الخضراء منخفضة الكربون

2 تعاون دولي لتطوير المدن الإسكانية وزيادة الرقعة الخضراء والتشجير



ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الصباح صباح رئيس مجلس الوزراء اليوم اجتماع اللجنة الوزارية رقم (48) لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في البلاد. وثنى سمو رئيس مجلس الوزراء الرعاية السامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حفظه الله ورعاها والمتابعة الحثيثة لاستكمال تنفيذ المشاريع التنموية الاستراتيجية في البلاد كما أكد سمو رئيس مجلس الوزراء على ضرورة تكثيف التنسيق المشترك بين أعضاء اللجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى وجميع جهات الدولة لتحقيق الخطط والأهداف المرسومة سلفاً ومواصلة العمل على استكمال تنفيذ جميع المشاريع التنموية الاستراتيجية في البلاد وفق الجداول الزمنية المحددة لها وأولويات التنمية المحددة مسبقاً واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية في التعامل مع التحديات الراهنة برؤية واقعية وخطط مدروسة وتوازن بين الحفاظ على الخدمات الأساسية والاستمرار في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى في البلاد.

3 متابعة حثيثة لآخر تطورات مشروع مطار الكويت الجديد لضمان سرعة الإنجاز

عبدالعزيم المخيزيم وزير الدولة لشؤون التنمية والاستدامة الدكتورة ريم غازي الفليح وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز ناصر المرزوق وزير المالية الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي والمستشار بدويان رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد علي الفاضل ومدير الكتور مشعل جابر الأحمد الصباح ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح عتيق الماجد ومساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا وعضو ومقرر اللجنة الوزارية السفير سمح جوهري حيا.

المرحلة الراهنة والمقبلة خاصة في مسار تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في ميناء مبارك الكبير والتعاون في مجال منظومة الطاقة الكهربائية وتطوير الطاقة المتجددة والتعاون بشأن منظومة خضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات والتعاون في مجال التطوير الإسكاني والتعاون في مجال البنية التحتية البيئية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي إضافة إلى التعاون في مجال البيئة والتشجير ومتابعة مشروع

مبيناً أن المباحثات الحكومية مع الشركات العالمية استمرت دون توقف حتى في الظروف الاستثنائية التي تمر فيها المنطقة وتناولت سبل تعزيز التعاون والتواصل والتنسيق من خلال العمل على إزالة أي عراقيل قد تعيق انسياب تبادل الاستثمارات بين الكويت والدول التي ترتبط معها بمذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون بمختلف المجالات على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المشتركة خلال

ومن جهته أشار مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا وعضو ومقرر اللجنة الوزارية السفير سمح جوهري حيا إلى أن الاجتماع ناقش عدداً من التقارير الفنية والموضوعات المدرجة التي تمهد للمضي قدماً لاستكمال التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك مع عدة حكومات من خلال تنفيذ عدد من المشروعات التنموية الكبرى في البلاد.

أخبار عالمية

أوروبا تعيد رسم قواعد الاندماج وتعزيز التنافسية العالمية



يتجه «الاتحاد الأوروبي» إلى تنفيذ أكبر تعديل على قواعد الاندماج والاستحواذ منذ عقود، بهدف تمكين الشركات الأوروبية من مواجهة المنافسة المتصاعدة من نظيراتها في الولايات المتحدة والصين. وبموجب مسودة إرشادات جديدة، تسعى «المفوضية الأوروبية» إلى توسيع نطاق تقييم صفقات الاندماج ليشمل عناصر تتجاوز تأثير الأسعار على المستهلك، مثل الابتكار ومستويات الاستثمار. ويعكس هذا التوجه تحولاً جوهرياً في سياسة المنافسة الأوروبية التي ركزت منذ مطلع الألفية على حماية المستهلك، في محاولة لإعادة التوازن بين حماية السوق وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للشركات.

روسيا تدرس العودة المبكرة لسوق العملات



تدرس الحكومة الروسية العودة المبكرة إلى سوق العملات الأجنبية بعد التحسن المحفوظ في أداء الروبل خلال أبريل، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط. وكان تعليق التدخلات منذ مارس وحتى يوليو يهدف إلى حماية الاحتياطيات وسط تراجع الإيرادات النفطية وضغوط الإنفاق المرتبطة بالحرب في أوكرانيا. ووفق القواعد المالية، تشتري موسكو العملات الأجنبية عندما تتجاوز أسعار النفط مستوى 59 دولاراً للبرميل، بينما تلجأ للبيع عند انخفاضها لتغطية عجز الميزانية. ويشير التحسن الحالي إلى مرونة نسبية في المالية العامة، ما يعزز ثقة الأسواق والشركات.

تحسن أرباح الشركات بعيد الزخم للأسهم العالمية



أفادت «بلاك روك» بأن تحسن توقعات أرباح الشركات خلال مارس أسهم في دعم أسواق الأسهم عالمياً، رغم استمرار تداعيات الحرب. وارتفاع تقديرات المحللين أدى إلى خفض نسبي في تقييمات الأسهم، ما عزز جاذبية الاستثمار وفتح المجال أمام تدفقات مالية جديدة. ويتزامن ذلك مع بداية موسم نتائج إيجابي يوفر دعماً إضافياً للأسواق. في المقابل، تظل الرؤية أكثر ضبابية في أوروبا بسبب ضغوط التضخم المرتبطة بالطاقة، مع توقع رفع محدود للفائدة، مقابل ارتفاع خضها في الولايات المتحدة خلال العام الحالي مع تراجع الضغوط التضخمية نسبياً.

«الإيكونوميست»: 430 مليار دولار استثمارات خليجية تواجه اختبار الحرب

كتب محمد ياسين

في تقرير حديث نشرته مجلة «الإيكونوميست»، برزت الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي كلاعب محوري في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، إذ ضخّت دول مثل الكويت والبحرين وعمان وقطر والسعودية والإمارات أكثر من 430 مليار دولار منذ عام 2021. وتوجه نحو 75% من هذه الاستثمارات إلى الخارج، موزعة بين قطاعات متنوعة تشمل النكاه الاصطناعي والائتمان الخاص والأصول الرياضية والترفيهية. كما ارتفعت قيمة الأصول المدارة إلى أكثر من 5 تريليونات دولار، مقارنة بنحو 3 تريليونات في 2021، ضمن مساع استراتيجية لتتبع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. غير أن هذا التوسع الاستثماري الطموح يواجه تحديات متزايدة بفعل التصعيد الجيوسياسي في المنطقة. فيحسب ما أوردته «الإيكونوميست»، أدت الهجمات الانتقامية الإيرانية على حلفاء الولايات المتحدة إلى تدمير بنية تحتية نفطية وغازية تقدر بنحو 25 مليار دولار، وفق تقديرات شركات استشارية متخصصة. وتقرض هذه التطورات على دول الخليج إعادة تخصيص موارد مالية كبيرة لإعادة الإعمار، إضافة إلى احتمالات ضخ استثمارات تتراوح بين 30 و50 مليار دولار لإنشاء خطوط أنابيب بديلة تقلل الاعتماد على مضيق هرمز. ولا تقف التحديات عند هذا الحد، إذ يتوقع أن ترتفع النفقات الدفاعية بشكل ملحوظ، مع الحاجة إلى إعادة بناء المخزونات العسكرية من صواريخ اعتراضية وذخائر، في ظل بيئة أمنية أكثر تعقيداً. ويأتي ذلك بالتوازي مع تباطؤ اقتصادي نسبي نتيجة اضطرابات النشاط، خاصة في قطاع الطاقة، ما يزيد الضغط على الميزانيات العامة. في المقابل، بدأت بعض الحكومات الخليجية باتخاذ إجراءات لدعم اقتصاداتها المحلية، حيث أعلنت دبي عن حزمة تحفيزية لمساندة الشركات. ويعكس ذلك تحولاً تدريجياً في أولويات الصناديق السيادية، من التركيز على التوسع الخارجي إلى تحقيق توازن أدق بين الاستثمار العالمي وتعزيز الاستقرار الداخلي.

زخم شرطي وسيولة ذكية يدفعان السهم إلى مستويات قياسية

«المعدات»... صعود صاروخي 154% يشعل سباق القمم التاريخية

1 قفزة يومية انفجارية تكسر المقاومات التاريخية

2 سيولة مليونية تعيد توزيع خريطة الاستثمار بالسوق



واصل سهم شركة المعدات القابضة كتابة فصل استثنائي في أداء بورصة الكويت خلال عام 2026، بعدما سجل قفزة قياسية بلغت نحو 154% منذ بداية العام، ليصبح أحد أبرز عناوين الزخم في السوق، مدعوماً بتدفقات سيولة قوية وتحول واضح في شهية المستثمرين. وجاءت ذروة هذا الأداء خلال جلسة لافئة قفز فيها السهم بنحو 29.8% دفعة واحدة، مغلقاً عند مستوى 235 فلساً، في حركة عكست طلباً مؤسسياً كثيفاً، ودخول سيولة وصفت بـ «الذكية»، استهدفت السهم عند مستويات سعرية متعددة. هذا الصعود لم يكن مجرد ارتداد مؤقت، بل حمل دلالات فنية مهمة، أبرزها اختراق مستويات مقاومة تاريخية، والدخول في مسار صاعد حاد يعزز احتمالات مواصلة الارتفاع على المدى القريب. وعلى صعيد التداولات، استحوذ السهم على حصة بارزة من السيولة، مسجلاً تداولات تجاوزت 4.6 مليون دينار، مع حجم تداول تخطى 22 مليون سهم موزعة على أكثر من 3 آلاف صفقة، ما يعكس نشاطاً استثنائياً واتساعاً في قاعدة المستثمرين بين أفراد ومحافظ

وصناديق استثمارية. الأداء الأسبوعي للسهم أكد أن ما يحدث ليس مجرد مضاربة عابرة، بل موجة صعود قائمة على سيولة حقيقية ورؤية استثمارية تتجه نحو إعادة تقييم الشركة. فقد أنهى السهم الأسبوع ضمن قائمة الأكثر نشاطاً وارتفاعاً، محتلاً مركزاً متقدماً بين كبار الراحين، وهو ما يعكس استمرارية الزخم وثبات الاتجاه الصاعد. وعلى مستوى الصورة الأشمل، تشير البيانات إلى تحول جذري في النظرة الاستثمارية تجاه «المعدات»، حيث لم يعد يُنظر إليه كسهم تقليدي، بل كفرصة نمو مرتفعة. وقد انعكس ذلك في القفزة الكبيرة بالقيمة السوقية التي بلغت نحو 16.1 مليون دينار، مدفوعة بإعادة تسعير واضحة تستند إلى توقعات مستقبلية أكثر تفاؤلاً. زمنياً، أظهر السهم تماسكاً قوياً عبر مختلف الأجل، محققاً نمواً يقارب 19.5% خلال أربعة أسابيع فقط، إلى جانب ارتفاع بنحو 35.7% خلال 26 أسبوعاً، ما يؤكد أن الاتجاه الصاعد ممتد وليس وليد اللحظة. طالع..... ص 3

دراسة قانونية

واقع مأزوم بين التشريع والممارسة

الحوكمة الصورية.. نصوص تلزم وإدارات تعطل!

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة



تعد الحوكمة المؤسسية أحد أهم المرتكزات التنظيمية التي تقوم عليها النظم الاقتصادية الحديثة، إذ لم تعد مجرد مجموعة من المبادئ الإرشادية، بل أصبحت إطاراً قانونياً وإدارياً ملزماً يهدف إلى ضبط العلاقة بين أطراف المؤسسة المختلفة، وفي مقدمتها المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح. ويستند هذا الإطار إلى منظومة من القواعد التي ترمي إلى تعزيز الشفافية، وترسيخ مبدأ المساءلة، وضمان الإدارة الرشيدة للموارد.

وفي ظل التطور المتسارع في بيئة الأعمال وتزايد تعقيد العلاقات المؤسسية، برزت الحاجة إلى تفعيل الحوكمة بوصفها أداة قانونية فعالة للحد من تعارض المصالح، وتقليل مخاطر الانحراف الإداري، وتعزيز الثقة في الأسواق المالية. ومن ثم، فإن دراسة الحوكمة لا تقتصر على بعدها النظري، بل تمتد إلى تحليل مدى فاعليتها في التطبيق العملي، والوقوف على التحديات التي تواجه إنفاذها داخل المؤسسات.

استقلالية الرقابة

ومن القضايا التي تكشف مدى جدية تطبيق الحوكمة، مسألة تعارض المصالح. فغياب الضوابط الواضحة في هذا الجانب يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية على مصلحة المؤسسة، وهو ما يُعد من أخطر مظاهر الإخلال بالحوكمة. ومن ثم، فإن وضع أطر تنظيمية صارمة لإدارة هذا التعارض، وتفعيلها فعلياً، يُعد من صميم مسؤوليات مجلس الإدارة. ولا يمكن إغفال الدور المحوري لسياسات الإفصاح، التي تمثل أحد أعمدة الحوكمة. فالإفصاح لا يُقصد به مجرد نشر المعلومات، بل ضمان وصول معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب إلى المساهمين وأصحاب المصالح، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات

تطبيقه. فكم من مؤسسة تمتلك لوائح حوكمة متقدمة، إلا أنها تظل معطلة في الواقع العملي، وهو ما يفرغ الحوكمة من مضمونها ويحولها إلى مجرد واجهة تنظيمية. وفي الإطار الرقابي، يُفترض أن يضطلع مجلس الإدارة بدور فاعل في إرساء أنظمة رقابة داخلية قادرة على الكشف المبكر عن المخاطر، سواء كانت مالية أو تشغيلية أو قانونية. ولا يقتصر ذلك على اعتماد هذه الأنظمة، بل يتطلب التحقق من فعاليتها بشكل دوري، وربطها بآليات المساءلة. كما أن تقييم استقلالية أعضاء المجلس يمثل عنصراً أساسياً في هذا السياق، إذ إن استقلال القرار يُعد ضماناً جوهرياً لنزاهة الإدارة.

لم تعد الحوكمة المؤسسية مجرد إطار تنظيمي يُستحسن تبنيه ضمن سياسات الإدارة الحديثة، بل تحولت إلى التزام قانوني متكامل تتداخل فيه الأبعاد التشريعية والرقابية والاقتصادية، بحيث يترتب على الإخلال به آثار مباشرة تمس استقرار المؤسسة وحقوق المساهمين وثقة الأسواق. وفي قلب هذه المنظومة، يبرز مجلس الإدارة بوصفه الجهة التي تتحمل المسؤولية الأصلية عن تفعيل الحوكمة، لا من حيث الإقرار الشكلي لمبادئها، بل من حيث ضمان نفاذها العملي. غير أن الممارسة تكشف عن فجوة واضحة بين النصوص المنظمة للحوكمة وبين التطبيق الفعلي لها داخل المؤسسات. فكثير من مجالس الإدارات تتعامل مع الحوكمة باعتبارها التزاماً شكلياً يقتصر على اعتماد لوائح داخلية أو تشكيل لجان، دون أن يمتد ذلك إلى بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة. وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية، إذ إن الحوكمة، في جوهرها، ليست نصوصاً تُقر، بل نظاماً يُمارس.

الطابع الإلزامي

ومن هذا المنطلق، فإن مسؤولية مجلس الإدارة لا يمكن اختزالها في رسم السياسات العامة أو اعتماد الخطط الاستراتيجية، بل تمتد إلى ضمان اتساق هذه السياسات مع مبادئ الحوكمة، والتأكد من أن تنفيذها يتم ضمن إطار منضبط قانونياً. فالمجلس، عند وضع أهداف المؤسسة، ملزم بمراعاة التوازن بين تعظيم العائد الاقتصادي وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وهو توازن لا يتحقق إلا من خلال قرارات واعية تستند إلى معايير واضحة. كما أن اختصاص المجلس بتعيين الإدارة التنفيذية لا يُعد سلطة تقديرية مطلقة، بل هو التزام يقتضي اختيار الكفاءات القادرة على تنفيذ الاستراتيجية، ومتابعة أدائها بصورة مستمرة. فالإخفاق في الرقابة على الإدارة التنفيذية، أو التغاضي عن انحرافات، بل قد يترتب مسؤولية قانونية متى ترتب عليه ضرر بالمؤسسة أو المساهمين.

مجلس الإدارة

ويتمتع هذا الالتزام إلى ضرورة إقرار نظام حوكمة داخلي متكامل، يتضمن تحديداً دقيقاً للاختصاصات، وآليات واضحة لاتخاذ القرار، وقواعد ملزمة للإفصاح. غير أن أهمية هذا النظام لا تكمن في وجوده، بل في مدى الالتزام

مبنية على أسس سليمة. ومن ثم، فإن أي قصور في هذا الجانب ينعكس مباشرة على مستوى الثقة في المؤسسة.

تعارض المصالح

وعند النظر إلى الأطراف المعنية بالحوكمة، يتضح أن نجاحها يتوقف على تحقيق توازن دقيق بين مصالح المساهمين، الذين يسعون إلى تعظيم العائد، ومجلس الإدارة الذي يتولى الرقابة، والإدارة التنفيذية التي تدير العمليات اليومية، إلى جانب أصحاب المصالح الذين تتأثر مصالحهم بنشاط المؤسسة. ويُعد تحقيق هذا التوازن من أعقد التحديات التي تواجه الحوكمة، إذ يتطلب وجود قواعد واضحة وآليات فعالة

لضبط العلاقات بين هذه الأطراف. كما أن الحوكمة لا تعمل في فراغ، بل تتأثر بالحدود الخارجية، وعلى رأسها البيئة التشريعية والتنظيمية، وكفاءة الجهات الرقابية، ومستوى تطور الأسواق المالية، فوجود قوانين فعالة وهيئات رقابية مستقلة يساهم في تعزيز الحوكمة، إلا أن ذلك لا يعفي المؤسسات من مسؤولياتها الداخلية، بل يفرض عليها مستوى أعلى من الامتثال.

توازن الأطراف

وفي هذا السياق، تبرز مؤشرات الحوكمة التي طورها البنك الدولي، والتي تشمل مكافحة الفساد، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، بوصفها أدوات قياس لمدى نضج البيئة المؤسسية. غير أن أهمية هذه المؤشرات لا تكمن في بعدها النظري، بل في قدرتها على عكس الواقع العملي، ومدى التزام المؤسسات بتطبيقها.

وتتجلى أهمية الحوكمة كذلك في تأثيرها المباشر على البيئة الاستثمارية، حيث أصبحت معياراً رئيسياً يعتمد عليه المستثمرون في تقييم المؤسسات. فالمؤسسات التي تلتزم بالحوكمة تتمتع بقدرة أكبر على جذب رؤوس الأموال، وتعزيز قيمتها السوقية، وتحقيق استدامة في الأداء.

مؤشرات الحوكمة

وعلى الصعيد القانوني، تمثل الحوكمة إطاراً لضبط العلاقة بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة، من خلال قواعد تضمن الشفافية والمساءلة، وتحد من إساءة استخدام السلطة. ومن ثم، فإن الإخلال بهذه القواعد لا يقتصر أثره على الجانب الإداري، بل قد يترتب مسؤوليات قانونية، سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن الحوكمة الجيدة لا تتحقق بمجرد وجود هياكل تنظيمية أو نصوص قانونية، بل تتطلب التزاماً فعلياً بتطبيقها، يقوم على وعي حقيقي بأهميتها، وإدراك لآثارها. فهي منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق الكفاءة والعدالة، وتعزيز الثقة، وضمان استدامة المؤسسات.

ضرورة قانونية

وفي المحصلة، لم تعد الحوكمة خياراً تنظيمياً، بل أصبحت ضرورة قانونية واقتصادية تفرضها طبيعة الأسواق الحديثة. ويبقى مجلس الإدارة، في هذا الإطار، المسؤول الأول عن نجاحها أو إخفاقها، بما يحمله ذلك من تبعات لا يمكن التنصل منها، سواء على المستوى القانوني أو المؤسسي.



معايير تطبيق الحوكمة

وعلى الرغم من وحدة الهدف العام للحوكمة، إلا أن المعايير والآليات تختلف باختلاف المرجعيات الفكرية والتنظيمية لكل جهة، وهو ما يعكس تنوع الرؤى حول كيفية ضبط الممارسات المؤسسية وتحقيق التوازن بين الكفاءة والرقابة.

وتتولى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دوراً محورياً في هذا المجال، حيث تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستويات المعيشة، دون أن تمارس دوراً تمويليًا، على عكس المؤسسات المالية الدولية. وتتمثل أبرز وظائفها في إنتاج الدراسات والإحصاءات، وتوفير منصة لتبادل الخبرات والمعرفة، إلى جانب نشر القواعد والمعايير ذات الصلة بالحوكمة، بما يعزز من توحيد الممارسات الدولية في هذا المجال.

تتزايد أهمية الحوكمة المؤسسية بوصفها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والرقابة داخل المؤسسات، الأمر الذي دفع عدداً من المنظمات الدولية إلى تطوير معايير وأدلة إرشادية لضبط آليات تطبيقها على نحو يحقق الفاعلية والاستدامة.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الجهات الدولية كمرجعيات رئيسية في وضع معايير الحوكمة، وفي مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية بنك التسويات الدولية ممثلاً في لجنة بازل، إضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، حيث أسهمت هذه الجهات في تطوير أطر تنظيمية تُستند إليها الدول والمؤسسات في بناء أنظمة الحوكمة.

4

تحديات إدارة
تعارض المصالح
وتأثيرها المباشر
على نزاهة القرار
الإداري

3

ضعف أنظمة
الرقابة الداخلية
في الكشف المبكر
عن المخاطر
المؤسسية

2

تحول مبادئ
الحوكمة إلى
مجرد إجراءات
شكلية خالية من
المضمون

1

اتساع الفجوة
بين النصوص القانونية
الملزمة وواقع
الممارسة الإدارية
الفعلية

زخم استثنائي وسيولة ذكية تقود السهم نحو قمة تاريخية

بمكاسب قياسية 154% .. «المعدات» خطف صدارة بورصة الكويت

1 قفزة 29.8% في جلسة واحدة
تعكس قوة الطلب المؤسسي

2 تداولات تتجاوز 4.6 مليون دينار
تقود النشاط الأسبوعي

سهم "المعدات": الحصان الأسود لبورصة الكويت 2026



سهم المعدات الصنوية
Equipment Holding Co.

154%

مكاسب قياسية منذ بداية العام
السهم يتربع على القمة كأحد أكثر الأسهم
نمواً في السوق الكويتي

29.83%

انفجار سعري يومياً
قفزة استثنائية في جلسة واحدة
أوصلت السهم إلى مستوى 235 فلساً

3

إعادة
الهيكلية
تفتح
الباب أمام
تقييمات
سوقية أعلى

سيولة مليونية
وتداولات قياسية

تجاوز 22
مليون سهم
حجم التداولات

4.6
مليون دينار
قيمة التداولات

القيمة السوقية تقفز 16.1 مليون دينار
إعادة تسعير واضحة للسهم تعكس تفاؤل المستثمرين بمستقبل الشركة

اختراق المقاومة ودخول
"السيولة الذكية"

فنيات السهم تدعم استمرار المسار الصاعد واستهداف
مستويات سعرية جديدة



4 توقعات
بعقود
تشغيلية
جديدة
تدعم النمو
خلال الفترة
المقبلة

رهانات على المستقبل لا الماضي

ورغم التحديات التي واجهتها الشركة في فترات سابقة، خاصة على مستوى الهوامش الربحية، إلا أن السوق يبدو أنه تجاوز تلك المرحلة، وبدأ يركز بشكل أكبر على المستقبل. ويعكس هذا التحول رهان المستثمرين على نجاح خطط إعادة الهيكلة، وتحسن الأداء التشغيلي خلال الفترات القادمة.

وهو ما يجعله من بين الأسهم الأكثر نمواً في السوق الكويتي. هذه القفزة الكبيرة لم تأت من فراغ، بل تعكس تحولاً في النظرة إلى الشركة، وانتقالها من سهم تقليدي إلى فرصة استثمارية ذات طابع نمو مرتفع.

القيمة السوقية تقفز

بفضل هذا الأداء اللافت، نجحت الشركة في مضاعفة قيمتها السوقية لتصل إلى نحو 16.16 مليون دينار كويتي، وهو ما يعكس إعادة تسعير واضحة للسهم من قبل السوق، بناءً على توقعات مستقبلية أكثر تفاؤلاً.

وعلى مستوى الأداء الزمني، أظهر السهم تماسكاً لافتاً عبر مختلف الفترات، فعلى المدى القصير، سجل السهم نمواً بنسبة 19.53% خلال الأسابيع الأربعة الماضية، ما يعكس قوة الدفع الحالية. أما على المدى المتوسط، فقد حقق مكاسب بلغت 35.69% خلال 26 أسبوعاً، وهو ما يؤكد أن الاتجاه الصاعد ليس وليد اللحظة، بل مسار ممتد ومدعوم بعوامل متعددة.

تقييم يعكس التفاؤل

ويتداول السهم حالياً عند مضاعف قيمة دفترية يبلغ 4.87 مرة، وهو مستوى مرتفع نسبياً، لكنه في الوقت ذاته يعكس حجم التفاؤل الذي يضعه المستثمرون في آفاق نمو الشركة وقدرتها على تحقيق نتائج أفضل مستقبلاً.

5

أداء يومي استثنائي يعزز الثقة في استمرارية الارتفاع

وصناديق استثمارية.

أسبوع استثنائي

لم يقتصر التميز على الأداء اليومي فقط، بل امتد ليشمل الأداء الأسبوعي، حيث أنهى السهم تداولات الأسبوع على ارتفاعات قوية وضعت ضمن قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً وارتفاعاً، بل واحتل مركزاً متقدماً بين كبار الرابحين.

هذا الأداء الأسبوعي يعكس استمرارية الزخم، ويؤكد أن ما يحدث ليس مجرد مضاربة قصيرة الأجل، بل موجة صعود مدعومة بسيولة حقيقية ورؤية استثمارية واضحة.

أداء يقلب الموازين

وعند النظر إلى الصورة الأكبر، يتضح أن سهم «المعدات» يعيش واحدة من أفضل فتراته التاريخية، بعدما حقق مكاسب سنوية بلغت 153.95% منذ بداية عام 2026،

واصل سهم شركة المعدات القابضة أداءه الاستثنائي في بورصة الكويت، مختتماً أسبوعاً وصفه مراقبون بـ«التاريخي»، بعدما سجل قفزات سعرية وكمية عززت مكانته كأحد أبرز نجوم السوق خلال عام 2026، مدعوماً بزخم شرائي قوي وتدفقات سيولة لافتة عكست تحولاً جذرياً في شهية المستثمرين تجاه السهم.

أداء ناري

في جلسة تُعد من أقوى جلسات العام، قفز سهم «المعدات» بنسبة 29.83% دفعة واحدة، ليغلق عند مستوى 235 فلساً، في حركة وصفت بأنها «انفجارية»، جاءت نتيجة تهاافت واضح من قبل المستثمرين على اقتناص السهم عند مستويات سعرية مختلفة.

هذا الأداء اليومي الاستثنائي لم يكن مجرد صعود عابر، بل حمل في طياته إشارات فنية مهمة، أبرزها اختراق مستويات مقاومة تاريخية، والدخول في قناة صاعدة حادة، ما يعزز احتمالات استمرار الاتجاه الإيجابي على المدى القريب.

سهم يتحول إلى «نجم السوق»

بهذا الأداء، بات سهم «المعدات» يوصف بأنه «الحصان الأسود» لعام 2026 في القطاع الصناعي، بل وأحد أبرز نجوم السوق ككل.

مستويات سعرية جديدة، خاصة في ظل غياب ضغوط بيعية مؤثرة حتى الآن.

سيولة ذكية

ويرى محللون أن ما يميز صعود سهم «المعدات» ليس فقط نسب الارتفاع، بل نوعية السيولة الداخلة، والتي توصف بـ«الذكية»، حيث تشير إلى دخول محافظ استثمارية تبحث عن فرص ذات عائد مرتفع.

هذه السيولة لعبت دوراً محورياً في تسريع وتيرة الصعود، ودفعت بالسهم لتجاوز مستويات فنية مهمة في وقت قياسي.

ترتيب متقدم بين الرابحين

وخلال جلسة نهاية الأسبوع، استقر السهم ضمن المراكز الثلاثة الأولى في قائمة الأكثر ارتفاعاً، وهو ما يعكس استمرارية التفوق مقارنة ببقية الأسهم.

مستويات جديدة

فنياً، يشير اختراق مستويات المقاومة إلى فتح المجال أمام استهداف

9

نمو 19.5% خلال 4 أسابيع يعزز الزخم قصير الأجل

8

مكاسب 154% منذ بداية 2026 تضع السهم بالقمة

7

تنفيذ 3053 صفقة يؤكد تنوع قاعدة المستثمرين بالسهم

6

أكثر من 22 مليون سهم تعزز سيولة السهم القياسية

أخبار الشركات

«أعيان للإجارة» تبرم اتفاقية حدود ائتمانية بـ40 مليون دينار

أبرمت شركة أعيان للإجارة والاستثمار اتفاقية حدود ائتمانية مع أحد البنوك بقيمة 40 مليون دينار؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وكشفت الشركة أن الأثر المالي لتلك الاتفاقية يتمثل في زيادة بند المطلوبات ضمن دائني التمويل الإسلامي؛ وذلك بقيمة ما يتم استغلاله من عقد التسهيلات المررم. يأتي ذلك وفق «أعيان للإجارة» إلى جانب تسجيل تكاليف التمويل المرتبطة بالقيمة المستغلة.

وكانت الشركة قد أعلنت، في وقت سابق، مُستجداً قرارها بالاستثمار في حصة استراتيجية بمستشفى دار الشفاء الخاصة في دولة الكويت، والتقدم إلى جهاز حماية المنافسة لطلب الموافقة على عملية التركيز الاقتصادي. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت «أعيان» ربحاً خلال عام 2025 بواقع 19.52 مليون دينار، بزيادة 73% عن مستواه في العام السابق له البالغ 11.27 مليون دينار.

«فيتش» تثبت تصنيفات «التجاري» مع نظرة مستقبلية مستقرة

تثبت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، تصنيف البنك التجاري الكويتي بشأن القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل عند «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت. وكشفت الوكالة أن التصنيف صنف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند «f1»، وتصنيف القابلية للنمو والاستدامة عند «+bb»، والدعم النظامي/الحكومي عند «a». كما قامت بتأكيد تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي عند «(BB+)»، وتصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي عند «(xgs)B».

أوضح «التجاري» أن تقوم «فيتش» بتطبيق منهجية خاصة في عملية تصنيف البنوك؛ لافتة إلى أن تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل يشير إلى أن توقعات مخاطر التخلف عن السداد منخفضة. وتعتبر قدرة المصدر على سداد الالتزامات المالية قوية بموجب هذا التصنيف، ولكن هذه القدرة على السداد قد تتأثر ببيئة عمل أو ظروف اقتصادية غير مواتية بصورة أكبر مما هو الحال في التصنيفات الأعلى. ويعكس تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل القدرة الذاتية للبنك على سداد الالتزامات في الوقت المناسب، فيما يشير تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل بعد استبعاد الدعم

الحكومي بالنسبة للبنوك التي لا تدرج ضمن شركات تابعة والحاصلة على تقييم يرتبط بالقابلية للنمو؛ فإن تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل يتم منحها وفقاً للمستوى القابلية للنمو والاستدامة (V/R). ويشير تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي بالنسبة للبنوك غير التابعة حيث تكون التصنيفات بعد استبعاد الدعم الحكومي ترتبط بتقييم القابلية للنمو؛ فإن تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي يعكس درجات عامل التمويل والسيولة للبنوك.

«عمار» تعلن صدور حكم استئناف ضدها في دعوى إلزام بتحكيم

أعلنت شركة عمار للتمويل والإجارة صدور حكم استئناف ضدها في دعوى إلزام بحكم تحكيم المرفوعة من قبلها ضد فهد البناي وآخرين، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. صدر حكم الاستئناف بقبوله شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المحكمة المستأنفة بالمصرفات، و200 دينار كويتي مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

يُشار إلى أن حكم أول درجة قد قضى مُسبقاً برفض الدعوى بحالتها، مع إلزام المدعية بالمصرفات ومبلغ 100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت «عمار» ربحاً بـ857.72 ألف دينار خلال عام 2025، بارتفاع 73% عن مستواه في العام السابق له البالغ 496.66 ألف دينار.

عبدالعزیز السند يرفع ملكيته في «إنوفست»

ويملك عبدالوهاب أسعد عبدالعزیز السند ومجموعته (شركة سند لبيع وشراء الأسهم والسندات) أكبر نسبة بالشركة البالغة 8.52%. ويليهِ عبدالعزیز أسعد عبدالعزیز السند. ومُنيت «إنوفست» بخسائر في عام 2025 بلغت قيمتها 5.68 مليون دينار كويتي (18.63 مليون دولار أمريكي)، مقارنةً بـ2.63 مليون دينار كويتي (8.52 مليون دولار أمريكي) خسائر العام السابق له، بزيادة 116%.

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركة إنوفست. تمثل التغير في رفع عبدالعزیز أسعد عبدالعزیز السند مساهمته لـ7.746% بطريقة مباشرة بدلاً من 6.979% بطريقة مباشرة وغير مباشرة. واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «إنوفست» المدفوع يبلغ 120.33 مليون دولار، موزع على 306.85 مليون سهم مُصدر.

«كابلات» تقرر إعادة تصنيف استثمار إلى شركة تابعة

قرر مجلس إدارة شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية إعادة تصنيف أحد استثمارات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إلى شركة تابعة ذات غرض خاص، اعتباراً من تاريخ تحقق السيطرة عليها بنسبة 100%. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن إعادة التصنيف جاءت نتيجة

تخارج الشركاء الآخرين، إلى جانب إعادة الهيكلة؛ وذلك تطبيقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وأضافت «كابلات» أنه سيتم تغيير اسم الشركة لـ Gulf Cables Sàrl، وأشارت الشركة إلى أن الأثر المالي التفصيلي لعملية إعادة التصنيف سيُدرج ضمن الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية للربع الثاني من عام 2026، عند الإفصاح عنها.

1.8 مليون دينار حصة «راسيات» من توزيعات «السراج» النقدية

أعلنت شركة راسيات القابضة أن حصتها من التوزيعات النقدية التي أقرتها إحدى شركاتها التابعة بلغت 1.8 مليون دينار كويتي. وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن شركتها التابعة والمملوكة بنسبة 90.93%، وهي شركة مجموعة السراج القابضة، قامت بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 33% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 33 فلساً لكل سهم؛ وذلك عن فترة الستة أشهر

المنتهية في 28 فبراير 2026، وبإجمالي توزيعات بلغ 1.98 مليون دينار كويتي. وأضافت «راسيات» أن الأثر المالي لهذه التوزيعات سينعكس على البيانات المالية المرحلية المجمعة للشركة خلال الربع الثاني من عام 2026. وحققت «راسيات» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 2.45 مليون دينار، مقارنةً بـ965.12 ألف دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية تقدر بـ154.30%.

استقالة محمد الربيعة من مجلس إدارة «إنجازات»

أعلنت شركة إنجازات التنمية العقارية عن تلقيها، كتاب استقالة عضو مجلس الإدارة محمد حمد الربيعة من عضوية مجلس إدارة الشركة. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أنه سيتم عرض الاستقالة على اجتماع مجلس الإدارة

القادم؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن. وحققت «إنجازات» أرباحاً بقيمة 2.64 مليون دينار في عام 2025، بانخفاض 12.63% عن مستواها في العام السابق له البالغ 3.02 مليون دينار.

«أريد» تُعلن صدور حكم تمييز ضدها في دعوى قضائية

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» صدور حكم تمييز ضدها في دعوى قضائية مرفوعة ضد وكيل وزارة المالية بصفته. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، حكمت محكمة التمييز أولاً عدم قبول الطعن (2021/2307) بالنسبة للمطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتهما، وفيما عدا ما تقدم قبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع برفضهما موضوعاً. وقالت الشركة إنه لا يوجد أثر على بيان الأرباح والخسائر وذلك لأخذ مخصصات مالية.

يُشار إلى أن حكم الاستئناف قضى بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الشركة بأن تؤدي للجهة الإدارية مبلغ 10 آلاف دينار كويتي كتعويض عن الأضرار التي لحقت بها وتأييده فيما عدا ذلك، وسوف تقوم الشركة بالطعن على حكم محكمة الاستئناف أمام محكمة التمييز، فيما قضى حكم أول درجة برفض الدعوى. يُذكر أن «أريد» قد حققت ربحاً في عام 2025 بقيمة 77.17 مليون دينار، بزيادة 56% عن قيمتها في عام 2024 البالغة 49.41 مليون دينار.



5 جلسات صعود متتالية تدفع المؤشر الأول لأعلى مستوياته

مكاسب قياسية تمحو آثار الحرب.. بورصة الكويت تشتعل صعوداً

سيولة 144 مليون دينار تعكس عودة الثقة وزخم المستثمرين بالسوق

2

12 قطاعاً يقودون السوق لصعود جماعي ومكاسب تتجاوز 1.5 % قوية

1

كتب مساعد صالح

بورصة الكويت:

تعافٍ قياسي، وقفزة نوعية في الأداء

تسليط الضوء على الأداء الاستثنائي لبورصة الكويت خلال أسبوع، وتوضيح استعادة الثقة في السوق من خلال الأرقام والمؤشرات الرئيسية.

مؤشرات الأداء الأسبوعي والنمو



مؤشر الرئيسي 50



مؤشر السوق الأول

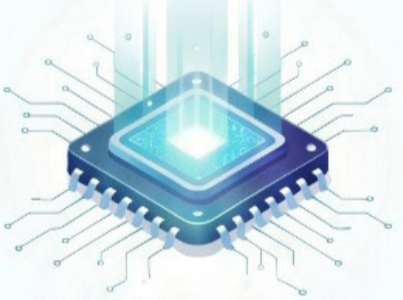


المؤشر العام



مقارنة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة بنهاية الأسبوع

القطاعات المتصدرة والمحركات الأساسية



قطاع التكنولوجيا يتصدر بـ 30.7%

حقق قطاع التكنولوجيا أعلى مكاسب قطاعية أسبوعية، مما يعكس توجه السيولة للقطاعات الواعدة.



البنوك تستحوذ على 38% من السيولة

قاد قطاع البنوك السوق من حيث القيمة بسيولة بلغت 196.96 مليون دينار.



تطوير أدوات استثمارية جديدة



الهدوء الجيوسياسي



التوزيعات السخية

عوامل الاستقرار ودعم السوق

ساهمت هذه العوامل في تعزيز الزخم.

سجلت بورصة الكويت أداءً استثنائياً خلال تعاملات جلسة الخميس، لتواصل موجة الصعود القوي التي سيطرت على السوق طوال الأسبوع، في مشهد يعكس تحولاً جذرياً في شهية المستثمرين وثقة واضحة في المسار الاقتصادي خلال المرحلة الحالية.

وأغلقت المؤشرات الرئيسية على صعود جماعي لافت، مدعومة بارتفاع 12 قطاعاً، في دلالة قوية على اتساع قاعدة المكاسب وعدم اقتصرها على أسهم أو قطاعات بعينها، وهو ما يعد أحد أهم مؤشرات التعافي الحقيقي للأسواق.

فقد صعد مؤشر السوق الأول بنسبة 1.52 %، كما ارتفع المؤشر العام بنحو 1.47 %، في حين سجل مؤشر الرئيسي 50 نمواً بنسبة 1.03 %، وارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 1.22 %، مقارنة بإغلاق جلسة الأربعاء، في تأكيد على استمرار الزخم الشرائي.

سيولة قوية

عكست مستويات السيولة المرتفعة خلال جلسة أمس حالة النشاط الملحوظ، حيث بلغت قيمة التداول 144.2 مليون دينار، توزعت على 560.19 مليون سهم، عبر تنفيذ 33.69 ألف صفقة.

وتشير هذه الأرقام إلى دخول سيولة ذكية واستثمارية، وليس مجرد مضاربات قصيرة الأجل، خاصة مع تزامنها مع صعود جماعي للقطاعات، وهو ما يعزز من استدامة الاتجاه الصاعد.

قيادة التكنولوجيا

برز قطاع التكنولوجيا كأحد أبرز نجوم الجلسة، بعدما قفز بنسبة 12.03 %، ليؤكد استمرار توجه السيولة نحو القطاعات ذات النمو المرتفع، والتي تعكس التحولات الاقتصادية الحديثة.

في المقابل، جاء التراجع محدوداً، حيث انخفض قطاع التأمين بنسبة 0.47 % فقط، ما يعكس هيمنة الاتجاه الإيجابي على السوق بشكل شبه كامل.

على صعيد الأسهم، شهدت التداولات نشاطاً واسعاً، حيث ارتفع 94 سهماً، مقابل تراجع 30 سهماً فقط، فيما استقرت أسعار 9 أسهم، وهو ما يعكس تفوقاً واضحاً للاتجاه الصاعد.

وتصدر سهم «الكوت» قائمة الارتفاعات اليومية بنسبة 26.35 %، في أداء استثنائي يعكس زخم الطلب على الأسهم التشغيلية، بينما جاء سهم «وربة للتأمين» على رأس التراجعات بنسبة 6.32 %.

أما من حيث النشاط، فقد تصدر سهم «بنك وربة» الكميات المتداولة بحجم بلغ 33.69 مليون سهم، في حين استحوذ سهم «بيتك» على صدارة السيولة بقيمة 21.29 مليون دينار، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية.

وعلى مستوى الأداء الأسبوعي، نجحت بورصة الكويت في تحقيق إنجاز لافت، بعدما تمكنت من محو جميع خسائرها التي

انتعاش غير مسبوق

شهدت التداولات انتعاشاً كبيراً خلال الأسبوع، حيث ارتفعت السيولة بنسبة 42.42 % لتصل إلى 513.77 مليون دينار، كما قفزت أحجام التداول بنسبة 52.12 % لتبلغ 2.11 مليار سهم.

فيما ارتفع عدد الصفقات بنسبة 38.30 %، ليصل إلى 128.76 ألف صفقة، في مؤشر واضح على اتساع قاعدة المشاركين في السوق.

الخدمات المالية والبنوك

على المستوى القطاعي، تصدر قطاع الخدمات المالية النشاط من حيث الكميات والصفقات، مستحوذاً على 36.09 % من إجمالي التداولات بواقع 760.07 مليون سهم، و27.17 % من عدد الصفقات.

في المقابل، قاد قطاع البنوك السيولة، مستحوذاً على 38.34 % منها بقيمة 196.96 مليون دينار، ما يعكس الثقة الكبيرة في الأسهم المصرفية.

السوق على اعتاب مرحلة جديدة

تعكس التحركات الأخيرة في بورصة الكويت تحولاً نوعياً في اتجاه السوق، مدفوعاً بسيولة قوية، وثقة متزايدة، وعوامل أساسية داعمة. ومع استمرار هذا الزخم، تبدو السوق على اعتاب مرحلة جديدة من النمو، قد تحمل معها فرصاً استثمارية واعدة، في ظل بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وتفاؤلاً.

عوامل داعمة وراء الصعود القوي

كما لعبت العوامل الأساسية دوراً محورياً، وفي مقدمتها الدعم الحكومي، واستمرار الشركات في تحقيق أرباح قوية، إلى جانب التوزيعات السخية التي تجاوزت قيمتها المليار دولار.

جاء الأداء الإيجابي مدعوماً بعدة عوامل رئيسية، أبرزها تحسن الأوضاع الجيوسياسية، وارتفاع التوقعات بالتوصل إلى اتفاقات تهدئة في المنطقة، ما ساهم في تقليل مستويات المخاطر.

تفاؤل بالمرحلة المقبلة

تتجه الأنظار حالياً نحو نتائج الربع الأول من العام، والتي يُتوقع أن تكون محفزاً إضافياً لاستمرار الصعود، خاصة في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية.

كما يراهن المستثمرون على عودة النشاط الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية، مع استئناف المشاريع التنموية وصدور تشريعات داعمة للاستثمار.

في خطوة تعكس متانة القطاع المصرفي وقدرته العالية على الاستجابة لمختلف المتغيرات

البنوك الكويتية تعود للعمل بكامل طاقتها بنسبة 100%

1 المرزوق: تشغيل البنوك بكامل طاقتها يعكس قوة القطاع المصرفي الكويتي واستعداده الكامل لدعم الاقتصاد الوطني في مختلف الظروف

2 الصقر: جاهزية القطاع المصرفي اليوم تمثل منصة للمرحلة المقبلة، القائمة على الابتكار والكفاءة وتعزيز التنافسية



عصام الصقر



حمد المرزوق

المحوري للعنصر البشري كركيزة أساسية في نجاح القطاع وتعزيز مكانته، ممتناً لتفانيهم وإخلاصهم في خدمة الوطن ودعم استقراره الاقتصادي، داعياً المولى عز وجل أن يديم على دولة الكويت نعمة الأمن والأمان ويحفظها من كل سوء.

والذي كان له الأثر البالغ في ضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على جودة الخدمات المصرفية دون انقطاع. وأكد الاتحاد أن هذا الأداء المتميز يجسد كفاءة الكوادر الوطنية وقدرتها على مواجهة التحديات بكفاءة واقتدار، ويعكس الدور

وفي ختام البيان، أعرب اتحاد مصارف الكويت عن بالغ تقديره واعتزازه بالجهود الكبيرة التي قدمها العاملون في القطاع المصرفي الكويتي في مختلف الظروف، مشيداً بروح المسؤولية العالية والالتزام المهني الذي أظهره،

المصرفي الكويتي. وأشار الصقر إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب البناء على هذه المكتسبات، من خلال تعزيز الابتكار في الخدمات المصرفية، وتطوير الحلول الرقمية، ورفع كفاءة العمليات، بما يلي تطلعات العملاء في مختلف الظروف والتحديات ويؤكد أفضل الممارسات العالمية. وشدد على أن القطاع المصرفي سيظل شريكاً أساسياً في دعم مسيرة التنمية، عبر توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الشمول المالي، والمساهمة الفاعلة في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي، بما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني ويرفع تنافسيته إقليمياً ودولياً. واختتم الصقر على أن البنوك الكويتية، بما تمتلكه من قوة مالية وخبرة مؤسسية، ماضية في أداء دورها الوطني بمسؤولية وكفاءة، مسخرة إمكانياتها لدعم الاقتصاد الوطني وخدمة المجتمع، ومواصلة مسيرة التنمية تحت ظل القيادة الحكيمة.

وأكد أن العودة الكاملة للعمل تعكس الجاهزية الشاملة للبنوك لمواصلة أداء دورها التنموي، من خلال تمويل المشاريع، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز الثقة بالمنظومة المالية، بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية الكويت للتنمية. وأضاف أن اتحاد مصارف الكويت يواصل تنسيقه المستمر مع الجهات المعنية والبنوك الأعضاء، بما يعزز التكامل المؤسسي ويوحد الجهود لمواجهة المتغيرات الاقتصادية، ويرسخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي يتمتع بالكفاءة والاستقرار. من جانبه، أكد عصام جاسم الصقر، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، أن استئناف العمل بكامل الطاقة التشغيلية يعكس مستوى عالياً من الجاهزية والمرونة المؤسسية التي يتمتع بها القطاع

صرّح رئيس اتحاد مصارف الكويت، ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق، أن البنوك الكويتية عادت إلى العمل بكامل طاقتها التشغيلية بنسبة 100%، في خطوة تعكس متانة القطاع المصرفي وقدرته العالية على التكيف والاستجابة الفاعلة لمختلف المتغيرات، مؤكداً أن هذه العودة تمثل امتداداً للدور الحيوي الذي تضطلع به البنوك كركيزة أساسية في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي في دولة الكويت. وأوضح المرزوق أن القطاع المصرفي الكويتي، وبتوجيهات وإشراف بنك الكويت المركزي، نجح في إدارة مختلف التحديات بكفاءة عالية، مستنداً إلى بنية مؤسسية راسخة، وكوادر وطنية مؤهلة، وأنظمة تشغيلية متطورة، ما مكّنه من ضمان استمرارية الأعمال وتقديم الخدمات المصرفية بأعلى مستويات الجودة والموثوقية في مختلف الظروف.

أكدت مواصلة تنفيذ أولويات إعادة الهيكلة والنمو

عمومية مجموعة أسيكو تعتمد نتائج عام 2025

1 عماد العيسى: نتائج 2025 تعكس الانضباط المالي والقدرة على اقتناص فرص النمو

2 شركات استراتيجية مع البنوك الوطنية لدعم عملاء «أسيكو» في رحلة بناء المساكن



عقدت مجموعة أسيكو اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، برئاسة عماد عبدالله العيسى، رئيس مجلس الإدارة، وذلك بنسبة حضور بلغت 74.7% من المساهمين. وخلال الاجتماع، وافقت الجمعية على جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال، وفي مقدمتها تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات، والبيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، إلى جانب [تقرير الحكومة، وتقرير لجنة التدقيق، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026]. وذلك وفقاً لما ورد في جدول الأعمال.

وسجلت المجموعة خلال عام 2025 صافي ربح بلغ 2.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بصافي خسارة بلغ 11.2 مليون دينار كويتي في عام 2024، بما يعكس استمرار التقدم في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة والتحول التي أطلقتها المجموعة بهدف استعادة الربحية، وتعزيز الاستدامة المالية، وتحسين الكفاءة التشغيلية عبر مختلف قطاعات الأعمال. كما ارتفعت إيرادات التشغيل للمجموعة إلى 75.6 مليون دينار كويتي في عام 2025، مقارنة بـ 66.6 مليون دينار كويتي في عام 2024، محققة نمواً بنسبة 14%، بما يعكس تحسناً في الأداء التشغيلي للمجموعة واستمرار الزخم عبر أنشطتها الرئيسية.

وعلى مستوى أنشطة الإنشاءات ومواد البناء، واصلت أسيكو تحقيق أداء قوي خلال عام 2025، مسجلة نمواً بدعم من تحسن مستويات التنفيذ، وارتفاع الطلب، وتحسن معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية عبر خطوط الأعمال الرئيسية. وسجل قطاع المقاولات أقوى وتيرة نمو ضمن المجموعة، مع تضاعف إيراداته على أساس سنوي، بما يعكس تنامي الزخم الاستراتيجي لهذا القطاع وقدرته على تحويل الفرص المتاحة في السوق إلى نتائج ملموسة.

وفي إطار إعادة الهيكلة المالية، واصلت المجموعة خلال عام 2025 تنفيذ خطوات ملموسة لتعزيز هيكلها الرأسمالي وتقليص مستويات المديونية، حيث سجلت أرباحاً من تسوية قروض بقيمة 9.7 مليون دينار كويتي. كما أسهمت هذه الإجراءات في خفض إجمالي ديون المجموعة ضمن الميزانية

وربة، لتقديم حلول تمويلية ومزايا داعمة تسهّل رحلة بناء المنزل من مرحلة التخطيط وحتى التنفيذ والتسليم. وشهدت نهاية عام 2025 انتخاب مجلس إدارة جديد للمجموعة، إيذاناً ببدء مرحلة جديدة تستند إلى أسس أكثر قوة للنمو والتطوير. وقد باشر المجلس الجديد مهامه وفق رؤية تركز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير الطاقة الإنتاجية، وزيادة الحصص السوقية من خلال مشاريع جديدة، إلى جانب مراجعة الخطة الاستراتيجية للأعوام المقبلة بما يضمن انسجامها مع الأولويات التنموية للدولة وتعزيز القيمة المستدامة للمساهمين.

وأكدت المجموعة أن أولويات المرحلة المقبلة ستتركز على مواصلة تنفيذ مبادرات إعادة الهيكلة، وتعزيز الانضباط المالي، وتقوية الميزانية العمومية، وتحسين كفاءة إدارة رأس المال العامل، والارتقاء بالأداء التشغيلي عبر أنشطة التصنيع والخدمات اللوجستية والإنشاءات، إلى جانب مواصلة التوسع المدرس في الفرص ذات الجدوى، بما يدعم تحقيق نمو مستدام ومتوازن ويعزز القيمة طويلة الأجل للمساهمين. وفي ختام تصريحه، توجه العيسى بالشكر إلى مساهمي المجموعة على تفهمهم ودعمهم المتواصل، كما أعرب عن تقديره لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المجموعة على جهودهم والتزامهم، والتي أسهمت في دعم مسيرة التحول وترسيخ الأسس اللازمة للمرحلة المقبلة.

عدد من التكاليف التشغيلية. وفي تعليقه على نتائج العام، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة أسيكو، عماد عبدالله العيسى: «تعكس نتائج مجموعة أسيكو خلال عام 2025 التقدم المتواصل في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، وفي مقدمتها إعادة الهيكلة المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وترسيخ نموذج أعمال أكثر استدامة ومرونة لمطالبي السوق. كما تؤكد هذه النتائج وجود زخم ملموس عبر قطاعنا الرئيسي، مدعوماً بتحسين التنسيق التشغيلي، ورفع كفاءة الإنتاج، واستمرار التنفيذ ضمن مشاريع الإسكان والبنية التحتية.»

وأضاف العيسى: «ومع دخولنا المرحلة المقبلة، تواصل أسيكو التركيز على الحفاظ على الانضباط المالي، وتعزيز موثوقية الأداء التشغيلي، وتطوير القدرات الإنتاجية والتفزيونية، واقتناص فرص النمو الانتقائي بما ينسجم مع الطلب في الكويت ودول الخليج. ويواصل نموذج أعمالنا المتكامل توفير قاعدة قوية تدعم مساهمتنا في مشاريع الإسكان والتنمية والبنية التحتية بكفاءة واستمرارية، وترسخ مكانة أسيكو كشريك صناعي وإنشائي موثوق.»

وفي إطار تعزيز تجربة العملاء ودعم أصحاب المنازل، وسّعت أسيكو خلال عام 2025 شبكة شراكاتها مع عدد من البنوك الوطنية، من بينها بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وبنك

التشغيلية المرتبطة بالطاقة الإنتاجية في عدد من المصانع والمرافق، شملت منتجات الهولوكور ضمن قطاع الخرسانة مسبقة الصب، إلى جانب تطوير مرافق التخزين بما يدعم انسيابية العمليات ورفع كفاءة الاستفادة من القدرات التشغيلية. كما حققت المجموعة إنجازات نوعية على صعيد الجودة، حيث حصلت مصانع الخرسانة الخلوية التابعة لها في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية على علامة الجودة الكويتية، لتصبح أسيكو أول منتج للخرسانة الخلوية في دول مجلس التعاون الخليجي ينال هذه الشهادة.

وفي قطاع المقاولات والإنشاءات، واصلت المجموعة خلال العام توسيع محفظة مشاريعها وتعزيز حضورها في المشاريع السكنية ومشاريع البنية التحتية، كما استمرت أعمال التنفيذ بوتيرة نشطة، في ظل تعزيز التعاون مع المقاولين ومطوري المشاريع، بما يدعم نمو الأعمال الموجهة لقطاع الإنشاءات.

وفي دعم هذه الأنشطة، واصلت أسيكو الاستفادة من نموذج أعمالها المتكامل، والذي يجمع بين التصنيع والخبرة الإنشائية والتنسيق اللوجستي الداخلي ضمن منصة تشغيلية موحدة. كما نفذت المجموعة خلال العام عدداً من المبادرات الرامية إلى رفع كفاءة الأسطول والمعدات، وتحديث بعض الأصول، وتعزيز مستويات الصيانة، بما أسهم في تحسين التنسيق التشغيلي ورفع الكفاءة وخفض

العمومية بقيمة 69.4 مليون دينار كويتي، بما عزز متانة مركزها المالي وحسن هيكلها الرأسمالي. كما ارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى 29.7 مليون دينار كويتي في عام 2025، مقارنة بـ 27.8 مليون دينار كويتي في عام 2024، فيما انخفض إجمالي المطلوبات إلى 211.4 مليون دينار كويتي، بما يعكس التقدم المستمر في خفض المديونية وتحسين هيكل الميزانية العمومية. كذلك تراجعت تكاليف التمويل من 15.5 مليون دينار كويتي إلى 7.3 مليون دينار كويتي، بما يعكس تحسناً ملموساً في كفاءة التمويل وانخفاض الأعباء المالية. وبلغ إجمالي أصول المجموعة بنهاية العام 241 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 315 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى تسويات الديون، وإعادة التنظيم الاستراتيجي لبعض الأصول، والتخارج من بعضها ضمن برنامج إعادة الهيكلة المستمر.

وعلى الصعيد التشغيلي، عكست نتائج عام 2025 استمرار الزخم عبر المنصة الصناعية والإنشائية المتكاملة للمجموعة. ففي قطاع التصنيع، واصلت المجموعة دعم عدد من المشاريع في دولة الكويت من خلال منتجاتها وحلولها الصناعية المتخصصة، كما واصلت تعزيز كفاءتها الإنتاجية وتطوير قدراتها التشغيلية بما يتماشى مع متطلبات السوق.

وشهد العام كذلك تنفيذ عدد من التحسينات

بالتعاون مع مركز العمل التطوعي

بيت التمويل الكويتي يطلق أكبر حملة وطنية تحت شعار «علم الكويت فوق كل بيت»

تجسيد رمزية علم الكويت كعنوان للهوية الوطنية ومصدر للفخر والانتماء



يوسف الرويح وفريق بيت التمويل الكويتي مع الشخة أمثال الأحمد الجابر الصباح

الكويتي بمسؤوليته الاجتماعية، وحرصه على المبادرة بتنفيذ برامج مجتمعية تسهم في خدمة الوطن وتعزيز قيم المواطنة الإيجابية، بالتعاون مع مؤسسات العمل التطوعي، وبما يعكس الدور الرائد لبيت التمويل الكويتي في دعم المجتمع، في صورة تعبر عن روح التماسك والوحدة التي يتميز بها المجتمع الكويتي.

الخيران، وذلك في أيام مختلفة. وتستمر الحملة خلال الفترة المقبلة، مع توزيع الأعلام يومياً في مواقع متعددة بمختلف مناطق البلاد، ضمن أكبر حملة وطنية من نوعها، بما يتيح الفرصة لأكثر شريحة ممكنة من المواطنين للمشاركة في هذه المبادرة الوطنية. وتجسد هذه الحملة التزام بيت التمويل

تتطلب تكاتف الجهود وتماسك النسيج المجتمعي. وانطلقت الحملة اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 15 أبريل 2026، في تمام الساعة 12 ظهراً، حيث جرى البدء بتوزيع الأعلام عبر عدد من فروع بيت التمويل الكويتي، تشمل: الخالدية، وبيبان، والقصر، والفحيحيل، إضافة إلى مجمع

عنوانا للهوية الوطنية ومصدراً للفخر والانتماء. ويتم من خلال الحملة توزيع أعلام دولة الكويت لتزيين منازل المواطنين، بما يسهم بتعزيز مشاعر الفخر والانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية وتجسد روح الوحدة والتلاحم بين أفراد المجتمع، لا سيما في مثل هذه الأوقات التي

انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية والوطنية، وبشراكة استراتيجية مع مركز العمل التطوعي، ممثلاً برئيسة المركز الشخة أمثال الأحمد الجابر الصباح، أطلق بيت التمويل الكويتي أكبر حملة وطنية من نوعها تحت شعار «علم الكويت فوق كل بيت»، تهدف إلى تجسيد وإبراز رمزية علم دولة الكويت باعتباره

بمنظومة رقابية وتعاون مع كبرى شركات التدقيق العالمية

«وربة» يعلن عودة سحب حسابات «السنبلة»



عيسى بورحمه

والاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية التي صممت لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة بكل سهولة ويسر.

ويواصل بنك وربة من خلال «السنبلة» التزامه بتقديم تجربة مصرفية متجددة تعكس مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية الرائدة في مجال الابتكار والمسؤولية المجتمعية، حيث يجمع بين الشفافية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لتوفير منتجات وحلول مالية تحقق قيمة مضافة ولعملائه وتدعم الاقتصاد الوطني.

بذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

كحد أدنى لحساب السنبلة الاستثماري و500 دينار للسحوبات الكبرى. وأتيح للعملاء متابعة عمليات السحب بشكل مباشر عبر قناة البنك الرسمية على «يوتيوب»، وتعزيز الشفافية المباشرة مع الجمهور. ويعتمد حساب «السنبلة» على مبدأ «الوكالة بالاستثمار» المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتولى بنك وربة استثمار أموال العملاء في محافظ واستثمارات مدروسة بعناية، بما يتيح تحقيق عوائد يتم توزيعها بشكل ربع سنوي، ويهدف الحساب إلى ترسيخ ثقافة الادخار من خلال توفير بيئة آمنة تساعد العملاء على تنمية مدخراتهم مع الوقت، بعيداً عن المصروفات غير الأساسية.

ويجمع الحساب بين العائد على الادخار وفرص الفوز المستمرة، ليمنح العملاء تجربة ادخارية أكثر جدياً وتحفيزاً. فمقابل كل 10 دنانير كويتية، يحصل العميل على فرصة دخول في السحوبات، مع اشتراط حد أدنى

ما تقوم به إدارة التدقيق الداخلي في بنك وربة لضمان أن جميع الإجراءات تتماشى بدقة مع متطلبات الجهات الرقابية، مما يعزز من مصداقية النظام ويؤكد سلامة كافة خطوات التنفيذ.

وشهدت الفترة من 1 أبريل إلى 7 أبريل 2026 تكثيفاً لعمليات السحب لتغطية كافة السحوبات المؤجلة لعام 2025، حيث تم الإعلان عن أكثر من 800 اسم من الفائزين. وتتوزع الجوائز لتشمل السحوبات الكبرى (Mega Draws) بقيمة تصل إلى 250 ألف دينار كويتي للفائز الأول، و50 ألفاً للثاني، و25 ألفاً للثالث، بالإضافة إلى جوائز السنبلة الشهرية (1,000 دينار لـ 80 فائزاً شهرياً) وجوائز «السنبلة للأطفال» التي تشمل مبالغ نقدية ورحلات ترفيهية متكاملة لـ «دبي باركس» أو «ياس آيلاند».

الجدير بالذكر أن حساب «السنبلة» القائم على مبدأ «الوكالة بالاستثمار»، يتيح للعملاء فرصة الفوز مقابل كل 10 دنانير كويتية (بناءً على أدنى رصيد في الشهر)، مع اشتراط وجود 100 دينار

استثمرنا فترة التوقف في إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لكافة البيانات والأنظمة الفنية، لضمان أن تتم عملية استئناف السحوبات وفق أقصى درجات الشفافية والدقة. نحن نؤمن بأن ثقة العميل هي أعلى ما نملك، ولذا لم ندخر جهداً في تبني أفضل الممارسات العالمية لضمان سلامة وصحة نظام السحب بشكل معتمد ودقيق».

وكشف «وربة» عن آلية الرقابة الجديدة التي تعد الأقوى من نوعها، إذ قام بالتعاقد مع شركتي تدقيق عالميتين لضمان حيادية ودقة العملية، أولهما شركة «KPMG» القناعي وشركاه التي ستتولى مهمة التدقيق الشامل على البيانات وشروط وأحكام الحساب، ليس فقط من الجانب الإداري؛ بل من الناحية الفنية المعقدة التي تشمل البرمجيات والخوارزميات المستخدمة لضمان عشوائية ونزاهة النتائج، بينما ستتولى شركة «Grant Thornton» مهمة الإشراف على آلية السحب لضمان مطابقتها لكافة المعايير. وتعمل هاتان الشركتان تزامناً مع

أعلن بنك وربة عن استئناف سحب حسابات «السنبلة» التي تم تأجيلها منذ الأسبوع الأخير من شهر فبراير من العام الماضي، حيث جاءت هذه الخطوة بعد فترة من العمل الدؤوب لتطوير وتعزيز أنظمة السحب بما يتماشى مع توجيهات الجهات الرقابية لضمان أعلى مستويات النزاهة والمصداقية وتعزيز ثقة العملاء بها والتأكيد على الشفافية التي يحرص عليها البنك في جميع عملياته.

وكان بنك وربة قد أطلق حملته الجديدة لحساب السنبلة لعام 2025 بتوجه مبتكر ومختلف تماماً يتماشى مع الهوية الجديدة للبنك وشعاره «لنملك الغد»، وفي خطوة نوعية تعكس تطور الحساب منذ إنطلاقه في عام 2016 ليصبح اليوم أحد أبرز حسابات الادخار.

وفي تصريح له، أكد مهندس عيسى بورحمه، - مدير إدارة تطوير المنتجات وشرائح العملاء في بنك وربة أن مسؤولية البنك تجاه عملائه هي المحرك الأساسي لكافة قراراته، وقال: «لقد

السنبلة

أكثر من

920 رابع خلال أسبوع

أكثر من أي بنك بالكويت

المؤشر يفقد نحو 35 نقطة ويغلق دون مستوى 11600 نقطة بعد تراجع تدريجي خلال الجلسة

ضغوط الأسهم القيادية تُعيد «تاسي» إلى التراجع

أداء متباين للأسهم رغم ارتفاع 146 شركة مقابل تراجع 104 شركات

انخفاض 8 قطاعات بقيادة المواد الأساسية والاتصالات مع ضغوط على الأسهم الكبرى

بدأ مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) الخميس حالة من «الارتباك المنظم» في آخر جلسات الأسبوع، حيث اختتم المؤشر العام تعاملاته على تراجع ملحوظ، مغلوباً بضغوط بيعية مكثفة استهدفت فلاح الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي المصارف والمواد الأساسية. ورغم الأداء الإيجابي لغالبية الشركات المدرجة من حيث العدد، إلا أن الثقل النسبي للشركات الكبرى رجح كفة التراجع، في جلسة عكست حالة من التباين الحاد بين الرغبة في التصحيح الفني واقتناص الفرص في أسهم النمو والتقنية التي بدأت تشكل «سوقاً موازية» داخل المؤشر الرئيسي.

عاشت السوق المالية السعودية (تاسي) الخميس حالة من «الارتباك المنظم» في آخر جلسات الأسبوع، حيث اختتم المؤشر العام تعاملاته على تراجع ملحوظ، مغلوباً بضغوط بيعية مكثفة استهدفت فلاح الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي المصارف والمواد الأساسية. ورغم الأداء الإيجابي لغالبية الشركات المدرجة من حيث العدد، إلا أن الثقل النسبي للشركات الكبرى رجح كفة التراجع، في جلسة عكست حالة من التباين الحاد بين الرغبة في التصحيح الفني واقتناص الفرص في أسهم النمو والتقنية التي بدأت تشكل «سوقاً موازية» داخل المؤشر الرئيسي.

لغز الافتتاح والانهيار التدريجي

بدأ المؤشر العام تداولات الخميس بنبرة تفاؤلية واضحة، حيث افتتح عند مستوى 11,585.05 نقطة، وهو الرقم الذي استبشر به المتداولون خيراً، وسُجل لاحقاً كأعلى مستوى له خلال الجلسة. إلا أن هذا الصعود لم يصمد طويلاً أمام تدفق أوامر البيع المؤسسية، ليفقد المؤشر بريقه تدريجياً متراجعاً بنسبة 0.30%، أي ما يعادل 34.89 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,554.16 نقطة.

تعكس هذه الحركة السريعة، التي انتهت قرب أدنى مستوى للجلسة (11,519.06 نقطة)، وجود ضغوط بيعية تصاعديّة خلال الساعات الأخيرة من التداول. ويرى المحللون أن هذا السلوك يعكس رغبة كبار المستثمرين والمؤسسات في «تسييل» جزء من مراكزهم المالية قبيل إجازة نهاية الأسبوع، لتجنب أي مخاطر جيوسياسية أو اقتصادية قد تطرأ خلال العطلة، فضلاً عن التأثير المباشر لنتائج الجمعيات العمومية التي لم تأت بجديد يحفز الشراء الإضافي في الأسهم القيادية.

نشاط متوسط وتوزيع متباين للمراكز المالية

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 6.38 مليار ريال، وهي مستويات تعكس نشاطاً متوسطاً بالمقارنة مع جلسات الذروة السابقة التي تجاوزت فيها السيولة حاجز الـ 9 مليارات. تم تداول 330.42 مليون سهم عبر سلسلة طويلة من الصفقات، مما يشير إلى أن السيولة لا تزال تتدفق في الشرايين، ولكن بوتيرة تتسم بالحد والتربيد الشديدتين.

والمثير للاهتمام في هذه الجلسة هو «الانفصال التام» بين أداء المؤشر وحركة الأسهم الفردية؛ حيث ارتفعت أسعار 146 شركة مقابل تراجع 104 شركات فقط.



«تاسي» يتنفس في منطقة التصحيح الصحي

في الختام، لم يكن تراجع الخميس مفاجئاً للمراقبين، بقدر ما كان ضرورياً لتبريد المؤشرات الفنية بعد سلسلة من الارتفاعات المتلاحقة. إن إغلاق أسهم مثل «ساب» (Saudi Awwal Bank) و«البنك الفرنسي» عند أعلى مستوياتها في عام يعطي إشارة إيجابية قوية بأن القطاع المصرفي ككل لا يزال يمتلك

مقومات القوة الكامنة، وأن التراجع الحالي هو تراجع «ظرفي» و«تكتيكي» مرتبط بظروف إغلاق أسبوعي وتوزيعات أرباح. يبقى الرهان القادم على قدرة المؤشر على الثبات فوق مستويات 11,500 نقطة، والعودة لاختراق حاجز الـ 11,600 نقطة لاستعادة الزخم السعودي مع افتتاح تداولات الأسبوع المقبل.

البنك الأهلي» و«الإسمنت» يضغطان على المكابح

كان سهم البنك الأهلي السعودي (Saudi National Bank) المحرك الرئيسي للهبوط بجلسة الخميس، حيث انخفض بنسبة 3.15% ليغلق عند 42.46 ريال. وجاء هذا التراجع الحاد عقب إعلان نتائج اجتماع الجمعية العامة، وهو ما يفسره المحللون بظاهرة «بيع الخير» (Sell the news)؛ حيث قام المتداولون بشراء السهم ترقباً للجمعية، وبمجرد انتهاء الحدث، بدأت عمليات البيع المكثفة لجني الأرباح.

ولم يكن سهم شركة الإسمنت العربية (Arabian Cement) أوفر حظاً، إذ هبط بنسبة 4.03% ليصل إلى 23.09 ريال عقب إفصاحات مماثلة عن نتائج جمعيتها العامة. هذه التحركات للأسهم القيادية

هذا التفوق العديدي للشركات الصاعدة يؤكد أن الضرر كان محصوراً جغرافياً في «نادي الشركات المليارية» ذات الوزن الثقيل، بينما شهدت أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة حراكاً شاملاً نشطاً يعكس ثقة صغار المستثمرين في استدامة النمو بعيداً عن تقلبات قطاع البنوك.

المواد الأساسية والاتصالات يقودان جبهة الهبوط

تعرض السوق لضغوط مباشرة من 8 قطاعات أغلقت باللون الأحمر. وجاء قطاع المواد الأساسية على رأس قائمة المتراجعين بنسبة 0.97%، متأثراً بالتقلبات في أسعار السلع العالمية والخاوف الجيوسياسية التي تؤثر على تكاليف اللوجستيات وسلاسل الإمداد. كما لم يكن قطاع الاتصالات بمنأى عن الهبوط، حيث تراجع بنسبة 0.83%، تلاه قطاع البنوك بنسبة 0.64%، في حين سجل قطاع الطاقة انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.02%.

وفي المقابل، ظهرت بؤر ضوء قوية في قطاعات النمو؛ حيث ففز قطاع الخدمات المالية بنسبة 1.67%، مدعوماً بتحركات استثمارية استباقية تستهدف الشركات

رالي الصعود يستمر بعيداً عن ضغوط الكبار

خالف السوق الموازي «نمو» اتجاه السوق الرئيسي بشكل صارخ، حيث سجل أداءً إيجابياً قوياً بارتفاعه 0.84%، ليغلق عند مستوى 23,275.62 نقطة. هذا الصعود في «نمو» يمثل رسالة واضحة من المستثمرين؛ فالسيولة بدأت تهاجر فعلياً نحو الشركات الناشئة وذات الفرص الواعدة، بعيداً عن ثقل قطاع البنوك والمواد الأساسية الذي يهيمن على «تاسي». يرى المحللون أن سوق نمو بات يمثل وجهة مثالية للمستثمرين الباحثين عن «مضاعفات ربحية» عالية، بعيداً عن التقلبات المرتبطة بأسعار الفائدة أو تقلبات أسواق السلع العالمية التي تضغط على الشركات الكبرى.

توازن القوى وترقب نتائج مايو 2026

تعكس جلسة الخميس حالة من «التوازن القلق»؛ فبينما تضغط نتائج الجمعيات العمومية وعمليات جني الأرباح التقليدية على الأسهم الكبرى، تظهر القطاعات التقنية والخدمية والكهربائية كقادة جدد لمسيرة الصعود القادمة. المستثمرون الآن في حالة ترقب شديد لما ستسفر عنه بقية نتائج الربع الأول من عام 2026، والتطورات الاقتصادية الكلية التي قد تعيد رسم اتجاهات السيولة في شهر مايو المقبل. التوقعات تشير إلى أن السوق قد يشهد عمليات تدوير مراكز واسعة النطاق (Sector Rotation)؛ حيث تنتقل السيولة من القطاعات التقليدية التي استنفدت زخمها السعودي نحو الشركات التي أظهرت كفاءة تشغيلية ونمواً في الأرباح الصافية، خاصة في قطاع الخدمات الطبية والتعليم والترفيه.

مرتبطة بالنهضة الصناعية.

جدير والمملكة: أداء قياسي وتاريخي

أثبتت شركة «جرير للتسويق» قوتها مجدداً بارتفاع سهمها 2.77% ليصل إلى 14.85 ريال، مسجلاً أعلى مستوى له خلال عام كامل. وجاء هذا الانتعاش مدعوماً بنتائج مالية قوية للربع الأول من عام 2026، مما عزز ثقة المستثمرين في كفاءة النموذج التشغيلي للشركة وقدرتها على امتصاص ضغوط التضخم وتكاليف الاستيراد.

كما شهدت الجلسة صعوداً لافتاً لسهم «الملكة القابضة» بنسبة 1.95%، ليصل إلى قمة 52 أسبوعاً عند 10.48 ريال. هذا النشاط جاء بالتزامن مع دعوة المساهمين لعقد الجمعية العامة، مما أثار شهية المضاربين الذين يتوقعون إعلانات استراتيجية أو توزيعات أرباح مجزية، مما جعل السهم يتصدر قائمة «الأسهم الذهبية» في محفظة المتداولين اليوميين.

الراجحي وأرامكو بين المطرقة والسندان

تصدر سهم مصرف الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة

كانت كفيلة بسحب المؤشر العام نحو المنطقة الحمراء، رغم المحاولات المستميتة من قطاعات التجزئة والخدمات لرفع الكفة، مما يسلط الضوء على «ديكتاتورية» الأسهم القيادية» في تحديد مصير المؤشر تاسي.

«نيس ون» و«كهربائية» يقنتصان القمم

رغم قنطرة لون المؤشر، إلا أن سهم شركة «نيس ون» (Nice One) للتسويق الإلكتروني سجل أداءً مبهراً بتصدره قائمة الارتفاعات بنسبة 6.33% ليغلق عند 14.11 ريال. هذا الصعود يعكس شهية المستثمرين المفتوحة تجاه قطاع التجارة الإلكترونية الذي يشهد نمواً انفجارياً في المملكة خلال عام 2026. ومن التحركات اللافتة أيضاً، قفزة سهم «الصناعات الكهربائية» بنسبة 4.71% ليصل إلى 19.1 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً. هذا الصعود القوي يعكس تفاؤلاً للمستثمرين بمشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية الضخمة ضمن رؤية 2030، والطلب المتزايد على المعدات الكهربائية محلياً، مما جعل السهم هدفاً استراتيجياً للمحافظ الاستثمارية طويلة الأمد التي تبحث عن أصول ملموسة

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	الترتيب
4.03%	23.09	24.06	أسمنت العربية	1
3.68%	89.10	92.50	أماك	2
3.15%	42.46	43.84	الأهلي	3
2.88%	128.10	131.90	الدريس	4
2.69%	181.00	186.00	بوبا العربية	5
2.35%	186.70	191.20	أنابيب الشرق	6
2.20%	10.66	10.90	إعمار	7
1.92%	71.40	72.80	معادن	8
1.86%	68.70	70.00	الباطين	9
1.66%	5.33	5.42	العزيرية ريت	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	الترتيب
6.33%	14.11	13.27	نيس ون	1
6.13%	8.48	7.99	نفوذ	2
5.42%	34.62	32.84	مرافق	3
4.71%	19.10	18.24	الصناعات الكهربائية	4
4.41%	24.39	23.36	عزم	5
4.17%	28.00	26.88	إنتاج	6
4.06%	27.70	26.62	نسيج	7
3.62%	7.15	6.90	الأندية للرياضة	8
3.44%	8.42	8.14	الكيميائية	9
3.16%	9.13	8.85	مرنة	10

المؤشر يربح 63 نقطة وسط نشاط استثنائي

قفزة قوية في سوق دبي مدفوعة بالسيولة والصفقات الكبرى

1 القيمة السوقية تقفز 3.7 مليار درهم مع تحسن تقييمات الشركات المدرجة

2 تداولات نشطة تتجاوز 1.5 مليار درهم مع تركّز السيولة في صفقات كبيرة



أنهى سوق دبي المالي تعاملات جلسة الخميس على ارتفاع ملحوظ، مدفوعاً بزخم شرائي قوي ونشاط لافت في التداولات، خاصة على الأسهم التي شهدت صفقات كبيرة. ويعكس هذا الأداء تحسناً واضحاً في شهية المستثمرين، مع عودة السيولة بقوة إلى السوق.

الصفقات الكبرى

سجل المؤشر العام للسوق ارتفاعاً بنسبة 1.077%، ليغلق عند مستوى 5929.51 نقطة، مضيافاً 63.2 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. ويعد هذا الأداء من بين أبرز المكاسب اليومية خلال الفترة الأخيرة، في ظل تحركات إيجابية شملت عدداً من القطاعات.

القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنحو 3.759 مليار درهم، لتصل إلى 955.691 مليار درهم، مقارنة بـ 951.932 مليار درهم في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس تحسناً في تقييمات الشركات، خاصة مع صعود عدد من الأسهم المؤثرة في المؤشر.

نشاط التداول

شهد السوق نشاطاً مكثفاً على صعيد التداولات، حيث بلغ إجمالي الكميات المتداولة نحو 447.872 مليون سهم، بقيمة وصلت

في المجمل، تعكس جلسة الخميس قوة نسبية في أداء سوق دبي المالي، مع تحقيق مكاسب ملحوظة بدعم من النشاط المكثف والصفقات الكبرى. ويتوقع أن يستمر هذا الزخم على المدى القصير، خاصة إذا ما استمرت السيولة في التدفق إلى السوق، مع بقاء الأنظار على تحركات الأسهم القيادية والقطاعات النشطة.

دلالات الأداء

تشير تحركات السوق إلى أن الزخم الحالي مدفوع بشكل رئيسي بتدفقات سيولة قوية، خاصة نحو الأسهم التي شهدت صفقات كبيرة، كما يعكس الأداء الإيجابي تحسناً في ثقة المستثمرين، مع تزايد الاهتمام بالفرص قصيرة الأجل.

الأسهم الرابحة

تصدر سهم الخليج للملاحة القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعد أن قفز بنسبة 14.97% ليصل إلى 2.38 درهم، مدعوماً بالسيولة المرتفعة والصفقات الكبيرة التي استهدفتها خلال الجلسة.

حركة الأسهم

توزعت حركة الأسهم بين الصعود والهبوط، حيث ارتفعت أسعار 34 شركة، مقابل تراجع 13 شركة، فيما استقرت أسعار 8 شركات دون تغيير. ويعكس هذا التباين وجود نشاط واسع في السوق، مع ميل واضح نحو الاتجاه الصاعد.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
(% 4.90)	1.36	1.43	سكون تكافل	1
(% 4.68)	2.24	2.35	تعاونية الاتحاد	2
(% 2.60)	0.38	0.39	أمان	3
(% 2.48)	0.28	0.28	الفردوس القابضة	4
(% 1.81)	2.17	2.21	تاكسي دبي	5
(% 1.50)	30.30	30.76	الإمارات دبي الوطني	6
(% 1.08)	2.75	2.78	ديوا	7
(% 0.82)	0.97	0.98	الأنصاري للخدمات المالية	8
(% 0.74)	0.67	0.68	وطنية إنترناشيونال	9
(% 0.70)	0.57	0.57	سلامة	10

الأسهم المتراجعة

في المقابل، جاء سهم سكون تكافل على رأس التراجعات بنسبة 4.89% ليغلق عند 1.36 درهم، تلاه سهم Union Coop الذي انخفض بنسبة 4.68% إلى 2.24 درهم، في ظل ضغوط بيعية محدودة على بعض الأسهم.

أداء القطاعات

اتسم أداء القطاعات بالتباين، حيث قاد قطاع الصناعة الارتفاعات بنسبة 3.409%، تلاه قطاع العقارات بنمو قوي بلغ 2.072%، مدعوماً بنشاط ملحوظ على الأسهم المرتبطة بهذا القطاع.

كما سجل قطاع الخدمات الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة 0.855%، في حين حقق قطاع السلع الاستهلاكية مكاسب طفيفة بلغت 0.05%، 2% ما يعكس تحسناً تدريجياً في مختلف مكونات السوق.

في المقابل، تراجع قطاع المرافق العامة بنسبة 0.655%، كما انخفض القطاع المالي بنسبة 0.254%، ما حدّ جزئياً من مكاسب المؤشر العام. بينما استقرت قطاعات الاتصالات والمواد الأساسية دون تغيير يذكر.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
% 14.98	2.38	2.07	الخليج للملاحة	1
% 8.57	1.14	1.05	بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	2
% 6.71	1.05	0.98	لال كابيتال ريت	3
% 4.48	0.21	0.20	الإثمار القابضة	4
% 4.13	5.29	5.08	العربية للطيران	5
% 4.10	0.97	0.93	ديار للتطوير	6
% 3.91	0.24	0.23	دريك أند سكل	7
% 3.55	2.04	1.97	جي اف اتش	8
% 3.33	1.86	1.80	أملاك	9
% 2.58	12.70	12.38	إعمار	10

6.4% نمواً سنوياً في 2025 وقيمة الناتج بلغت 937 مليار درهم

اقتصاد دبي... «الرقمنة» تعزز النهج التنموي المتصاعد



سجل اقتصاد إمارة دبي نمواً بلغ 6.4% في الربع الرابع من عام 2025، كما حقق الناتج المحلي نمواً سنوياً بنسبة 5.4% بقيمة 937 مليار درهم في 2025.

وبحسب بيان رسمي تبنت مؤسسة دبي للبيانات والإحصاء، التابعة لهيئة دبي الرقمية، نموذجاً للتحديث الشامل لمنهجية قياس الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، لتعزيز شمولية القياس ودقته وضمان المتابعة الآنية والرصد الاستراتيجي المبني على البيانات للأداء الاقتصادي في كل الظروف. ومن أبرز التحسينات، التي تغطي قطاعات حيوية كالخدمات المالية والعقارات والبناء والتجارة، التوسع في تنفيذ المسوح الاقتصادية مما يعزز شمولية التغطية الإحصائية ودقة تمثيل مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وضمان توفر قواعد بيانات إدارية أكثر شمولاً ودقة تعكس الأداء الفعلي للأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

ووفق حكومة دبي، تحقق التحديثات الجديدة أثراً إيجابياً يواكب محطات تطور اقتصاد دبي وفرصه على المدينين القريب والبعيد، ويسهم في بناء منظومة أكثر شمولية لقياس الأداء الاقتصادي في دبي، بما يدعم متطلبات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار تماشياً مع مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية.

المؤشر يقترب من حاجز 10 آلاف نقطة بثبات

صعود متزن لبورصة أبوظبي يعزز استقرار السوق

مكاسب جماعية تدفع المؤشر
لارتفاع بنسبة 0.26%

واصل سوق أبوظبي للأوراق المالية أداءه الإيجابي خلال جلسة الخميس، مسجلاً ارتفاعاً جديداً يعكس استقراراً في المسار العام للسوق. وجاءت المكاسب بدعم من انتشار الصعود بين عدد كبير من الأسهم، ما عزز من تماسك المؤشر رغم غياب قفزات حادة. وأغلق المؤشر العام مرتفعاً بنسبة 0.261%، ليصل إلى مستوى 9918.14 نقطة، مضيفاً 25.83 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، ويؤكد هذا الأداء استمرار الاتجاه الصاعد التدريجي، مع تحركات محسوبة تعكس توازن قوى العرض والطلب.

أداء القطاعات

على مستوى القطاعات، اتسم الأداء بالتباين، حيث قاد قطاع السلع الاستهلاكية المكاسب بارتفاع نسبته 1.19%، مدعوماً بتحسين الطلب على بعض الشركات المرتبطة بالاستهلاك المحلي.

في المقابل، تعرض قطاع المرافق لضغوط تراجعية، حيث انخفض بنسبة 0.81%، ليكون الأكثر تأثيراً سلباً على السوق خلال الجلسة. أما بقية القطاعات، فقد تراوحت بين الاستقرار والارتفاعات الطفيفة، ما يعكس توازناً عاماً في الأداء.

قراءة في الاتجاه

تشير المعطيات الحالية إلى أن السوق يتحرك ضمن نطاق صاعد تدريجي، مدعوماً بتوازن بين

ورغم أن هذه المستويات لا تمثل قفزات استثنائية، فإنها تعكس حالة من الاستمرارية في النشاط، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على المدى المتوسط.

الصفقات المؤثرة

شهدت الجلسة تنفيذ عدد من الصفقات الكبيرة التي كان لها دور في تعزيز السيولة، أبرزها على سهم ADNOC Gas، حيث تم تنفيذ 10 صفقات بقيمة إجمالية بلغت 45.5 مليون درهم، شملت نحو 14 مليون سهم.

وجاء تنفيذ هذه الصفقات عند مستوى 3.25 درهم للسهم، بالقرب من سعر الإغلاق السابق، ما يعكس استقراراً في التسعير رغم ارتفاع حجم التداول، ويشير إلى دخول سيولة مؤسسية تتعامل بحذر.

اتساع المكاسب

على مستوى أداء الأسهم، أظهرت السوق اتساعاً في قاعدة الصعود، حيث ارتفعت أسعار 54 شركة، مقابل تراجع 30 شركة فقط، بينما استقرت أسعار 47 شركة دون تغيير. ويعكس هذا التوزيع تفوق الاتجاه الإيجابي، مع مشاركة عدد كبير من الأسهم في دعم المؤشر. ويعد هذا الاتساع من المؤشرات المهمة على صحة الاتجاه الصاعد، إذ لا يقتصر على عدد محدود من الأسهم القيادية فقط.

الأسهم الأبرز

تصدر سهم الخيمة العقارية قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعد أن قفز بنسبة 9.901% ليغلق عند 1.110 درهم، مستفيداً من زيادة الطلب وتحسن التوقعات تجاه القطاع العقاري. في المقابل، جاء سهم ARAM Group في صدارة الأسهم المتراجعة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.651% ليغلق عند 2.460 درهم، في ظل عمليات بيع محدودة.

وسجلت التداولات مستويات نشطة نسبياً، إذ بلغت القيمة الإجمالية 1.613 مليار درهم، من خلال تداول 641.652 مليون سهم، موزعة على 36.332 صفقة. وتوضح هذه الأرقام استمرار تدفق السيولة بمعدلات جيدة، ما يدعم استقرار السوق ويعزز فرص مواصلة الصعود.

نشاط التداول

سجلت التداولات مستويات نشطة نسبياً، إذ بلغت القيمة الإجمالية 1.613 مليار درهم، من خلال تداول 641.652 مليون سهم، موزعة على 36.332 صفقة. وتوضح هذه الأرقام استمرار تدفق السيولة بمعدلات جيدة، ما يدعم استقرار السوق ويعزز فرص مواصلة الصعود.

سجلت التداولات مستويات نشطة نسبياً، إذ بلغت القيمة الإجمالية 1.613 مليار درهم، من خلال تداول 641.652 مليون سهم، موزعة على 36.332 صفقة. وتوضح هذه الأرقام استمرار تدفق السيولة بمعدلات جيدة، ما يدعم استقرار السوق ويعزز فرص مواصلة الصعود.

القيمة السوقية

انعكس هذا الأداء الإيجابي على القيمة السوقية للأسهم المدرجة، التي ارتفعت إلى 2.863 تريليون درهم، مقابل 2.860 تريليون درهم في الجلسة السابقة، محققة زيادة يومية بنحو 3 مليارات درهم.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
(% 7.50)	3.33	3.60	الشارقة الإسلامي	1
(% 4.52)	1.69	1.77	دار التأمين	2
(% 3.83)	6.78	7.05	بالمز الرياضية	3
(% 3.14)	3.39	3.50	ايبكس للإستثمار ش.م.ع	4
(% 2.66)	2.56	2.63	بروج	5
(% 2.22)	1.32	1.35	بلدكو	6
(% 2.04)	1.44	1.47	إنفستكوب كابيتال	7
(% 1.65)	2.39	2.43	الخليج للمشاريع الطبية	8
(% 1.37)	7.20	7.30	بناء السفن	9
(% 1.07)	0.46	0.47	أسمنت الفجيرة	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
(% 14.41)	1.27	1.11	عنان للاستثمار القابضة	1
(% 9.90)	1.11	1.01	رأس الخيمة العقارية	2
(% 5.62)	7.71	7.30	أبوظبي الوطنية للتأمين	3
(% 5.19)	1.42	1.35	فودكو الوطنية للمواد الغذائية	4
(% 4.02)	1.81	1.74	إنفيكتوس للإستثمار	5
(% 3.85)	1.08	1.04	امستيل	6
(% 3.61)	20.08	19.38	ان ام دي سي جروب	7
(% 3.49)	0.27	0.26	منازل العقارية	8
(% 3.15)	1.31	1.27	العربي للتحد	9
(% 2.90)	3.19	3.10	فيرتيغلوب	10

صعود ملحوظ يعكس تحسن ثقة المستثمرين

مؤشر بورصة البحرين يرتفع بدعم
المال والمواد الأساسيةالمؤشر العام يرتفع 0.74%
ويضيف 14 نقطة إلى رصيدهقطاعا المال والمواد الأساسية
يقودان المكاسب الجماعية

سيولة انتقائية يبدو أن السيولة المتداولة تتجه بشكل واضح نحو الأسهم التي تحمل مؤشرات نمو أو تحسن في الأداء، وهو ما يفسر الارتفاعات المسجلة في أسهم مثل «جي إف إتش» و«ألبا». وفي المقابل، ظلت بعض الأسهم الأخرى خارج دائرة الاهتمام، ما يعكس انتقائية المستثمرين.

من المتوقع أن يستمر الأداء الإيجابي لبورصة البحرين على المدى القصير، في حال استمرار الدعم من القطاعات القيادية، خصوصاً المال والصناعة. إلا أن وتيرة الصعود قد تبقى محدودة، في ظل غياب محفزات قوية وزيادة الحذر بين المستثمرين.

وفي المجمل، تعكس جلسة الخميس تحسناً تدريجياً في أداء السوق، مع استمرار الاعتماد على الأسهم الكبرى في دفع المؤشر، ما قد يمهد لمرحلة أكثر استقراراً خلال الفترة المقبلة إذا ما تواصل تدفق السيولة وتحسن ثقة المستثمرين.

المستثمرين في متانة القطاع المصرفي المحلي.

ويعكس هذا الأداء استمرار توجه السيولة نحو الأسهم المصرفية، التي تعد من أكثر القطاعات استقراراً وربحية، خاصة في ظل تحسن بيئة أسعار الفائدة.

دلالات الأداء

تشير تحركات السوق خلال جلسة الخميس إلى وجود حالة من التوازن الإيجابي، حيث تركزت المكاسب في عدد محدود من الأسهم القيادية، في حين بقيت بقية الأسهم ضمن نطاقات تداول ضيقة. ويعكس ذلك توجه المستثمرين نحو تقليل المخاطر والتركيز على الشركات ذات الأداء المالي القوي.

كما أن محدودية عدد الصفقات تشير إلى أن السوق لا يزال في مرحلة تجميع، مع احتمالية تحسن النشاط في حال ظهور محفزات جديدة، سواء على صعيد النتائج المالية أو التطورات الاقتصادية.

أداء الأسهم

على مستوى أداء الأسهم، تصدرت مجموعة جي إف إتش المالية قائمة الراجحين، بعد أن ارتفع سهمها بنسبة 2.83% ليصل إلى 0.545 دولار، مدعوماً بإقبال المستثمرين على أسهم القطاع المالي.

وجاء سهم البحرين الإسلامي في المرتبة الثانية، مسجلاً نمواً بنسبة 1.33% ليغلق عند 0.076 دينار، في ظل تحسن التوقعات لأداء البنوك الإسلامية. كما سجل سهم المنيوم البحرين (ألبا) ارتفاعاً بنسبة 1.10% ليغلق عند 0.915 دينار، مستفيداً من الأداء الإيجابي للقطاع الصناعي، إضافة إلى استقرار أسعار الألمنيوم عالمياً.

القطاع المصرفي

واصلت البنوك المدرجة في السوق تقديم أداء إيجابي، حيث ارتفع سهم سهم بنك البحرين الوطني بنسبة 1.06% ليغلق عند 0.477 دينار، مدعوماً بثقة

خلال الجلسة، وهو ما يشير إلى طبيعة التداولات التي تركزت على عدد معين من الأسهم.

حركة التداول

على صعيد التداولات، شهدت الجلسة تداول نحو 2.246 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 525.622 مليون دينار بحريني، تم تنفيذها عبر 105 صفقات. وتعكس هذه الأرقام محدودية النشاط مقارنة بأسواق المنطقة، إلا أنها تشير في الوقت ذاته إلى استمرار الحركة الاستثمارية، وإن كانت بوتيرة حذرة. ويلاحظ أن ارتفاع قيمة التداول مقابل عدد الصفقات يعكس تنفيذ صفقات ذات أحجام أكبر نسبياً، ما قد يشير إلى دخول مؤسسات أو مستثمرين كبار إلى السوق بشكل انتقائي.

للأسهم المدرجة لتصل إلى نحو 7.530 مليار دينار بحريني، وهو ما يعكس تحسناً في تقييمات الشركات، لا سيما مع صعود عدد من الأسهم المؤثرة في المؤشر العام، الأمر الذي يعزز من جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب.

القطاعات الداعمة

جاء الدعم الرئيسي لأداء السوق من قطاع المال، الذي واصل تحقيق مكاسب مدعوماً بنشاط ملحوظ في أسهم البنوك والمؤسسات المالية، إلى جانب قطاع المواد الأساسية الذي استفاد من تحسن أسعار بعض الشركات الصناعية، وفي مقدمتها شركة ألبنيوم البحرين (ألبا). ويعكس هذا الأداء استمرار الاعتماد على القطاعات التقليدية في دفع السوق، مع بقاء تأثير القطاعات الأخرى محدوداً

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الخميس على ارتفاع ملحوظ، مدعومة بأداء إيجابي لعدد من القطاعات القيادية، في مقدمتها قطاع المال والمواد الأساسية. ويأتي هذا الأداء في سياق تحسن نسبي في شهية المستثمرين، مع توجه واضح نحو الأسهم ذات الأساسيات القوية، خصوصاً في القطاع المصرفي والصناعي. سجل المؤشر العام ارتفاعاً بنسبة 0.74%، ما يعادل 14.21 نقطة، ليغلق عند مستوى 1938.76 نقطة، مقارنة بـ1924.55 نقطة في الجلسة السابقة. ويعكس هذا الصعود حالة من التفاؤل النسبي في السوق، مدعوماً بعمليات شراء انتقائية على الأسهم القيادية، في ظل استقرار الأوضاع الاقتصادية العامة.

القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
(% 0.22)	0.464	0.465	بييون ش.م.ب	1
(% 0.01)	2.570	2.570	بيتك	2

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
(% 2.83)	0.545	0.530	مجموعة جي اف اتش	1
(% 1.11)	0.915	0.905	ألبا	2
(% 1.06)	0.477	0.472	البحرين الوطني	3
(% 0.96)	0.210	0.208	بنك السلام	4

المؤشر العام يفقد 19 نقطة ويغلق عند 10714 نقطة متأثراً بضغط بيعية محدودة

بورصة قطر تتراجع بضغط قطاع التأمين وسط تباين الأداء

1 تراجع 5 قطاعات مقابل مكاسب طفيفة للنقل والاتصالات في ظل تحركات انتقائية

2 انخفاض أحجام التداول إلى 178 مليون سهم مع تراجع نسبي للسيولة واستمرار النشاط في الصفقات

أغلقت بورصة قطر تعاملات جلسة الخميس على تراجع طفيف، في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات القيادية، مقابل محاولات محدودة للدعم من بعض القطاعات الأخرى. ويعكس هذا الأداء حالة من الترقب بين المستثمرين، مع استمرار التباين في اتجاهات التداول وغياب المحفزات القوية التي تدفع السوق نحو مسار صاعد واضح. سجل المؤشر العام انخفاضاً بنسبة 0.18% ليغلق عند مستوى 10714.65 نقطة، فاقداً 19.30 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الأربعاء. ويأتي هذا التراجع المحدود في إطار تحركات عرضية يشهدها السوق خلال الفترة الأخيرة، مع ميل طفيف نحو الهبوط نتيجة ضغوط على بعض الأسهم الثقيلة.

أداء القطاعات

ضغط على أداء الجلسة تراجع 5 قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع التأمين الذي انخفض بنسبة 0.82%، ما يعكس عمليات جني أرباح أو إعادة تموضع من قبل المستثمرين في هذا القطاع. في المقابل، سجل قطاع النقل والاتصالات أداءً إيجابياً، حيث ارتفعاً بنسبة 0.22% و 0.20% على التوالي، في إشارة إلى وجود فرص انتقائية في بعض الأسهم التي استطاعت مقاومة الاتجاه العام للسوق.

السيولة المتداولة

شهدت السيولة تراجعاً نسبياً، حيث

بلغت قيمة التداولات نحو 558.04 مليون ريال، مقارنة بـ 548.70 مليون ريال في الجلسة السابقة. وعلى الرغم من هذا التراجع الطفيف، فإن مستويات السيولة لا تزال ضمن النطاق المتوسط، ما يعكس استمرار النشاط النسبي في السوق دون اندفاع قوي.

أحجام التداول

انخفضت أحجام التداول إلى 178.30 مليون سهم، مقابل 204.64 مليون سهم في جلسة أمس، وهو ما

استمرار النشاط المحدود في هذا السوق الموازي.

حركة الأسهم

على صعيد الأسهم، تراجعت أسعار 30 سهماً من أصل 46 سهماً نشطاً، في حين ارتفع 16 سهماً، واستقرت أسعار 10 أسهم دون تغيير. وتصدر سهم «السينما» قائمة التراجعات بنسبة 9.04%، ليكون الأكثر انخفاضاً خلال الجلسة. في المقابل، جاء سهم «الطبية» على رأس الأسهم الراحبة، بعد أن ارتفع بنسبة

تفاصيل إضافية

بلغت السيولة الإجمالية في البورصة القطرية نحو 559.09 مليون ريال، متضمنة تنفيذ صفقة في سوق السندات بقيمة 601.14 ألف ريال، ما يعكس

الأسهم القيادية من حيث جذب السيولة. حالة من التوازن الحذر

تعكس جلسة الخميس حالة من التوازن الحذر في بورصة قطر، مع استمرار الضغوط على بعض القطاعات مقابل دعم محدود من أخرى. ويبدو أن السوق يتحرك في نطاق ضيق بانتظار محفزات جديدة قد تحدد اتجاهه خلال الفترة المقبلة، سواء على صعيد النتائج المالية أو التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
3.42%	1.514	1.464	الطبية	1
3.22%	2.914	2.823	بنك الدوحة	2
1.85%	1.100	1.080	دلالة	3
1.20%	8.400	8.300	الإسلامية	4
1.14%	15.140	14.970	زاد	5
0.88%	14.840	14.710	نيراس للطاقة	6
0.86%	2.342	2.322	تكنو كيو	7
0.57%	4.450	4.425	ناقلات	8
0.55%	3.680	3.660	استثمار القابضة	9
0.52%	0.578	0.575	مزايا	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
7.28%	2.955	3.187	الاسمنت	1
5.64%	2.293	2.430	للحار القابضة	2
3.25%	2.825	2.920	إنماء القابضة	3
2.57%	3.370	3.459	ميزة	4
2.14%	2.745	2.805	الدوحة	5
1.36%	14.500	14.700	قطر للوقود	6
1.36%	23.230	23.550	للصرف	7
1.21%	1.222	1.237	مسعييد	8
1.20%	1.400	1.417	العامة	9
1.17%	2.204	2.230	الخليج الدولية	10

مسقط 30 يضيف 21 نقطة رغم ضغوط قطاع الصناعة

بورصة مسقط... صعود حذر يقوده

القطاعات المالية والخدمات

2 قطاعا الخدمات والمال يقودان المكاسب وسط قفزات لأسهم الطاقة والتأمين

يشير إلى انخفاض شهيّة المخاطرة لدى المستثمرين.

السيولة المتداولة

كما انخفضت قيمة التداول بنسبة 27.67% لتبلغ 83.51 مليون ريال، مقابل نحو 115.46 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يعكس تراجع وتيرة ضخ السيولة في السوق رغم المكاسب المحدودة للمؤشر.

الأسهم النشطة

تصدر سهم بنك صحر الدولي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعد تداول 68.17 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً ملحوظاً من المستثمرين بالسهم.

دلالات الأداء

تشير تحركات السوق إلى أن الصعود الحالي يعتمد بشكل أساسي على عدد محدود من الأسهم، في حين لا تزال بقية القطاعات تحت ضغوط متفاوتة. كما يعكس تراجع السيولة والأحجام حالة من الحذر والترقب لدى المستثمرين بانتظار محفزات جديدة.

وفي المجمل، تعكس جلسة الخميس أداءً إيجابياً حذراً لبورصة مسقط، حيث نجح المؤشر في تسجيل مكاسب محدودة بدعم من قطاعي الخدمات والمال، رغم الضغوط التي فرضها قطاع الصناعة، مع ترجيح استمرار هذا النمط من التداولات على المدى القصير ما لم تظهر محفزات واضحة تدفع السوق لاتجاه أكثر حسماً.

1 المؤشر العام يرتفع 0.25% ويغلق عند 8336.85 نقطة بدعم أسهم انتقائية

إشارة إلى تحسن الطلب على أسهم الطاقة والخدمات المرتبطة بها. في المقابل، حدّ من مكاسب القطاع تراجع سهم شركة النهضة للخدمات بنسبة 7.8%، ليكون من أبرز الضغوط داخل القطاع.

القطاعات الداعمة

قاد قطاع الخدمات مكاسب السوق بارتفاع نسبته 0.56%، بدعم من أداء قوي لعدد من الأسهم، أبرزها شركة فونيكس للطاقة التي قفز سهمها بنسبة 7.32%، إلى جانب صعود سهم شركة تسويق النفط العماني بنسبة 4.2%، في

اختتمت بورصة مسقط تعاملات آخر جلسات الأسبوع على ارتفاع محدود، وسط تباين في أداء القطاعات وتراجع ملحوظ في مستويات السيولة، ما يعكس حالة من التوازن الحذر في السوق، حيث ساهمت بعض الأسهم القيادية في دعم المؤشر العام، في حين حدّت ضغوط قطاع الصناعة من وتيرة الصعود.

المؤشر العام

ارتفع المؤشر الرئيسي «مسقط 30» بنسبة 0.25%، مضيفاً 20.92 نقطة

أحجام التداول

تراجعت أحجام التداول بشكل ملحوظ بنسبة 34.54% لتصل إلى 246.11 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ 375.95 مليون ورقة مالية في الجلسة السابقة، ما

ضغوط قطاع الصناعة

في المقابل، تراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.8%، متأثراً بانخفاض عدد من الأسهم القيادية، أبرزها سهم شركة ريسوت للأسمنت الذي هبط بنسبة

القطاع المالي

سجل القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 0.54%، مدعوماً بمكاسب قوية لعدد من الأسهم، حيث تصدر سهم شركة ظفار للتأمين قائمة الراحين

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
14.62%	1.215	1.060	نפט عمان	1
7.32%	0.220	0.205	العنفاء للطاقة	2
6.93%	0.540	0.505	للطاحن العماني	3
4.47%	0.374	0.358	العمانية للتحدة للتأمين	4
3.21%	0.225	0.218	بنك ظفار	5
2.58%	0.358	0.349	ظفار الدولية للتنمية	6
2.50%	0.205	0.200	الباطنة للطاقة	7
1.66%	0.550	0.541	أسمنت عمان	8
1.49%	0.204	0.201	السوادي للطاقة	9
1.43%	0.495	0.488	أوكيو للاستكشاف والإنتاج	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/16	2026/04/15	الشركة	1
7.80%	0.378	0.410	النهضة للخدمات	1
5.26%	0.180	0.190	ريسوت للإسمنت	2
5.00%	0.760	0.800	حديد الجزيرة	3
4.76%	0.200	0.210	عمان كلورين	4
4.40%	0.152	0.159	مسقط للغازات	5
4.35%	3.300	3.450	الكروم العماني	6
4.30%	0.289	0.302	لها للسيراميك	7
4.26%	0.180	0.188	الأنوار للإستثمارات	8
3.70%	0.260	0.270	الجزيرة للخدمات	9



«وعدو السلام» لترامب تروي عطش الأسواق وتقفز بناسداك للطلائع

وول ستريت تغزو القمم التاريخية

ترجع داو جونز 0.15% بفعل ضغوط أسهم الطاقة والدفاع وجني الأرباح

2

S&P 500 يتجاوز 7000 نقطة لأول مرة مع صعود 0.80% بدعم التفاؤل السياسي

1

رهان الدبلوماسية

الكلمات التي استخدمها الرئيس ترامب بوصف طهران بأنها «ترغب بشدة في اتفاق» جعلت مديري الصناديق يرفعون من احتمالات حدوث «انفراجة كبرى» قد تشمل ملفات النووي والملاحة معاً. الأسواق المالية بطبيعتها تسرع المستقبل، وما نراه اليوم من أرقام قياسية هو رهان ضخم على أن الولايات المتحدة ستنتج في تأمين ممرات الملاحة الدولية دون الحاجة لمزيد من الاستنزاف العسكري. هذا الرهان يتجاوز مجرد إنهاء الحرب؛ فهو يشمل عودة سلامة تدفقات النفط والغاز المسال من الخليج، مما سيؤدي حتماً إلى انخفاض معدلات التضخم العالمية. وإذا ما صدقت توقعات ترامب وتم التوصل إلى «صفقة كبرى» في القريب العاجل، فإن القمم الحالية التي سجلها S&P 500 قد تكون مجرد حجر أساس لمستويات أعلى بكثير، حيث ستتحرك الأسواق من أكبر عائق للنمو واجهته في عام 2026.

نتائج البنوك تدعم الصعود

بعيداً عن العناوين الجيوسياسية، هناك عوامل اقتصادية هيكلية تدعم هذا الصعود القياسي. نتائج الأعمال الربع سنوية التي صدرت مؤخراً عن بنوك كبرى مثل «جي بي مورغان» و«غولدمان ساكس» أظهرت مرونة مذهلة للاستهلاك المحلي الأمريكي رغم ظروف الحرب.

المستثمرون يراهنون الآن على أن إنهاء التوترات سيطي الفيدرالي الأمريكي مساحة أكبر للمناورة بشأن أسعار الفائدة؛ فاستقرار أسعار الطاقة سيؤدي إلى كبح جماح التضخم بشكل طبيعي، مما يقلل الحاجة لسياسات نقدية متشددة قد تخنق النمو. هذا المزيج من «السلام السياسي» والنتائج المؤسسية القوية هو المحرك الفعلي الذي جعل S&P 500 يكسر أرقامه القياسية السابقة المسجلة في يناير الماضي.

بين مطرقة الأرقام القياسية وسندان الحذر الجيوسياسي

في نهاية المطاف، يقف المستثمرون اليوم بين مطرقة الأرقام القياسية وسندان الحذر الجيوسياسي. لكن الغلبة حالياً هي للتفاؤل؛ فالسوق الذي صمد أمام صدمة اندلاع الحرب في فبراير الماضي، يبدو اليوم أكثر نضجاً وقدرة على اقتناص الفرص من قلب الأزمات، ومع بقاء ناسداك في صدارة المشهد بـ 11 جلسة خضراء، يظل السؤال القائم: هل ستنتج الدبلوماسية في تثبيت هذه القمم، أم أننا أمام «فخ سعودي» سينتهي بمجرد اصطدام الوعود السياسية بواقع الميدان المعقد؟ الإجابة ستكون في تفاصيل الأيام القليلة القادمة.

هل التفاؤل «مفرط» أكثر من اللازم؟

على الرغم من الابتهاج السائد، يحذر بعض المحللين من أن الأسواق قد تكون بالغة في تسعير «النهاية الوشيكة» للحرب. فتاريخ الصراعات في الشرق الأوسط مليء بالانتكاسات الدبلوماسية المفاجئة. وفي حال فشلت جولة المفاوضات القادمة، أو إذا ما استمر الحصار البحري الذي أعلنت عنه القيادة المركزية الأمريكية لعرقلة السفن الإيرانية، فقد نشهد موجة تصحيحية قاسية تعيد المؤشرات إلى مستويات الدعم السابقة. المرحلة القادمة ستعتمد كلياً على تحويل تصريحات ترامب إلى واقع ملموس على طاولة المفاوضات. وحتى ذلك الحين، ستبقى «الثيران» مسيطرة على مشهد التداول في وول ستريت، مدفوعة برغبة عارمة في استغلال أي إشارة إيجابية. إن إغلاق الأربعماء التاريخي والتعاملات الأجلة المرتفعة للخميس ترسل رسالة واحدة: وول ستريت تؤمن بأن «اتفاق القرن» مع إيران قد يكون الوقود القادم لقفزات سريعة تجعل عام 2026 عاماً استثنائياً في تاريخ البورصة الأمريكية.



ناسداك يغرد خارج السرب

إلى قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي باعتباره الملاذ الأكثر نواً في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة مع توقعات بانخفاض تكاليف المدخلات الصناعية.

او جونز والمفارقة الصناعية

في المقابل، سجل مؤشر داو جونز تراجعاً بـ 72 نقطة، وهو تراجع يحمل في طياته دلالات اقتصادية هامة. فالمؤشر الذي يضم عمالقة الصناعة التقليدية والدفاع تأثر سلباً بانخفاض احتمالات استمرار الصراع المسلح. شركات الدفاع التي حققت مكاسب ضخمة خلال فترة التوتر العسكري شهدت عمليات بيع مكثفة لجني الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، تراجع أسهم شركات النفط الكبرى المدرجة في داو جونز مع هدوء «علاوة المخاطر الجيوسياسية» في أسعار الخام. هذه «المداورة القطاعية» (Sector Rotation) تعني أن السيولة بدأت تخرج من «اقتصاد الحرب» (الدفاع والطاقة) لتصب في «اقتصاد النمو» (التكنولوجيا والاستهلاك)، وهو سلوك صحي للأسواق يشير إلى توقعات بنمو اقتصادي شامل وليس نمواً مدفوعاً بالأزمات فقط.

الزخم السعودي يرفض التوقف

لم يكتف «ثيران» الأسواق بالمكاسب المحققة في جلسة الأربعاء، بل امتد الزخم إلى العقود الأجلة ليوم الخميس، وبحسب بيانات «CNBC»، صعدت العقود الأجلة لمؤشر S&P 500 بنسبة 0.19%، بينما ارتفعت عقود ناسداك 100 بنسبة 0.41%، وأضافت عقود داو جونز نحو 46 نقطة في التعاملات المبكرة التي سبقت جرس الافتتاح. هذا الاستمرار في الصعود يشير إلى أن المستثمرين لا ينظرون إلى مكاسب الأمس كطفرة عابرة ناتجة عن تغريدة أو تصريح، بل كبادرة لمرحلة جديدة من الصعود المستدام المبني على فرضية «الاستقرار الجيوسياسي القادم». ومع ترقب الأسواق لخطوات ملموسة على أرض الواقع لإنهاء الصراع في مضيق هرمز، تظل العقود الأجلة تعكس حالة من التفاؤل، وسط قناعة بأن الأسواق قد ولى فيما يخص أسعار الطاقة وتأثيرها على هوامش ربحية الشركات.

شهدت أسواق المال الأمريكية تحولاً دراماتيكياً في الروح المعنوية للمستثمرين، حيث نجحت مؤشرات الأسهم الرئيسية في تجاوز ضغوط الأزمات الجيوسياسية لتعاث مستويات تاريخية غير مسبوقة بنهاية تداولات الأربعاء وامتداداً للتعاملات الأجلة الخميس، ولم تكن هذه القفزة مجرد حركة تصحيحية، بل كانت استجابة مباشرة لجرعة مكثفة من التفاؤل ضحها البيت الأبيض في عروق الأسواق، مما أعاد شهية المخاطرة إلى مستويات لم تشهدها وول ستريت منذ اندلاع التوترات العسكرية الحادة في ممرات الطاقة الدولية مطلع العام الجاري.

أغلق مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» (S&P 500) ومؤشر «ناسداك» المركب عند مستويات قياسية جديدة، حيث ارتفع الأول بنسبة 0.80% ليغلق فوق حاجز الـ 7,000 نقطة للمرة الأولى في تاريخه، بينما قاد قطاع التكنولوجيا الصعود بقفزة بلغت 1.59% لمؤشر ناسداك، محققاً مكاسبه الحادية عشرة على التوالي، وفي المقابل، خالف مؤشر «داو جونز الصناعي» الاتجاه العام بتراجع طفيف قدره 0.15%، متأثراً بضغط في قطاعات الطاقة والدفاع التي شهدت عمليات جني أرباح مع تزايد احتمالات خفض التصعيد العسكري.

«كلمة السر» التي أعادت الهدوء لقطاعات التداول

جاءت هذه المكاسب القوية مدفوعة بشكل أساسي بتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي بثت الطمأنينة في نفوس المستثمرين القلقين من اتساع رقعة الصراع. وفي مقابلة بثت الأربعاء، أكد ترامب أن الحرب مع إيران «قريبة جداً من نهايتها»، مشيراً إلى أن طهران «ترغب بشدة» في إبرام اتفاق دبلوماسي شامل لتجنب المزيد من الدمار الاقتصادي والعسكري. هذه الكلمات كانت بمثابة نقطة تحول جوهرية؛ فبعد أسابيع من الترقب والحذر وارتفاع تكاليف التأمين على الشحن، بدأ المستثمرون في تسعير «سيناريو السلام». ويرى المحللون أن قدرة الإدارة الأمريكية على إرسال إشارات تهدئة قوية، بالتزامن مع الحديث عن جولة مفاوضات جديدة قد تستضيفها باكستان، هي المحرك الرئيسي الذي سمح للمؤشرات بكسر حاجز المقاومة النفسي والتخليق نحو القمم، متجاهلة التهديدات السابقة بفرض حصار بحري شامل.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	223.93	224.72	221.65	+0.16	+0.07%	4.4M	15/04
مجموعة شيفرون	184.91	187.24	184.04	-2.11	-1.13%	8.66M	15/04
شركة كاتربيلر	770.17	789.97	756.65	-24.08	-3.03%	2.76M	15/04
مجموعة مايكروسوفت	411.22	414.37	396.73	+18.11	+4.61%	45.06M	15/04
شركة والت ديزني	103.04	103.38	101.79	+0.45	+0.44%	7.04M	15/04
شركة سيسكو سيستمز	82.36	82.66	80.88	-0.25	-0.30%	15.07M	15/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	899.49	927.79	897.10	-10.14	-1.11%	2.4M	15/04
جي بي مورغان تشيس وشركاه	305.93	314.24	304.26	-5.19	-1.67%	9.89M	15/04
شركة كوكا كولا	75.31	75.74	74.72	-0.59	-0.78%	16.21M	15/04
شركة ماكдонаلدز	306.26	306.94	303.00	+3.04	+1.00%	2.98M	15/04
شركة ميرك اند كو	117.90	120.25	116.64	-2.06	-1.72%	7.69M	15/04
مجموعة 3 ام	151.24	152.68	150.09	-1.31	-0.86%	2.84M	15/04
أبل	266.43	266.56	257.81	+7.60	+2.94%	49.91M	15/04
شركة أمازون دوت كوم	248.50	250.44	247.20	-0.52	-0.21%	43.05M	15/04
شركة أمجين	348.22	352.60	344.21	-2.73	-0.78%	2.14M	15/04

كسر حاجز الـ 59 ألف نقطة ويمحو آثار «صدمة فبراير» الجيوسياسية

نيكي الياباني يكتسح الأرقام القياسية... وأوروبا تتحرر من قيود الحرب

1 هبوط الخام إلى 90 دولاراً يمنح الصدارة مجدداً لاقتصادات آسيا وأوروبا

2 سهم أنظمة التكييف يخلق بـ 9.1% بعد دخول استراتيجي لشركة «إليوت»

شهدت الأسواق المالية العالمية الخميس زلزالاً من الصعود المدفوع بأمل السلام، حيث قادت بورصة طوكيو قاطرة المكاسب العالمية محطمة كافة أرقامها القياسية السابقة، في وقت بدأت فيه الأسهم الأوروبية رحلة تعافي شاملة من ندوب الحرب. هذا الاندفاع الجماعي نحو الشراء جاء كنتيجة مباشرة لانفراجة دبلوماسية مفاجئة في أزمة الشرق الأوسط، مما أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط، وهو المتغير الذي طالما انتظرته الاقتصادات الكبرى المعتمدة على استيراد الطاقة لتتنفس الصعداء.

نيكي يكتب التاريخ

في جلسة تاريخية لن تحصى من ذاكرة المتداولين، قفز المؤشر «نيكي» الياباني بنسبة 2.38% ليغلق عند ذروة غير مسبوقة بلغت 59518.34 نقطة. بهذا الرقم، لم يحطم نيكي الأرقام القياسية فحسب، بل تجاوز رسمياً مستواه القياسي السابق المسجل في 26 فبراير الماضي، وهو التاريخ الذي سبق اندلاع شرارة الصراع العسكري الذي هز أركان الطاقة العالمية. ولم يقتصر الصعود على نيكي وحده، بل ارتفع المؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 1.17% ليصل إلى 3814.46 نقطة، مما يعكس شمولية موجة التفاؤل التي ضربت كافة القطاعات الإنتاجية في اليابان.

المعادلة الذهبية للاقتصاد الياباني

يرى الخبراء أن المحرك الأساسي لهذه القفزة التاريخية هو الانخفاض الحاد في تكاليف الطاقة. وفي هذا السياق، أوضح هيروشي واتانابي، كبير الاقتصاديين في مجموعة «سوني» المالية، في مذكرة لعملائه: «لقد كانت المخاطر الجيوسياسية هي الجدار الذي يمنع المستثمرين من دخول السوق اليابانية.

والآن، مع انحسار هذه المخاطر وانخفاض العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى نحو 90 دولاراً، أصبحت الأسهم اليابانية الملاذ الأكثر جاذبية نظراً لانخفاض تكاليف الإنتاج المتوقعة للشركات الكبرى». هذا الهبوط في سعر الخام خفض من الضغوط التضخمية التي كانت ترهق الميزان التجاري لليابان، مما فتح الباب أمام سيولة أجنبية ضخمة للتدفق نحو بورصة طوكيو.

قصة استحواذ زادت من وقود الصعود

رغم أن المناخ العام كان إيجابياً، إلا أن أحداثاً مؤسسية زادت من زخم السوق؛ حيث برز سهم شركة «دايكن إندستريز» كأحد أكبر الرابحين، محققاً قفزة بنسبة 9.1%. وجاء هذا الارتفاع الصاروخي عقب إعلان شركة «إليوت إنفستمنت مانجمنت» العالمية للاستحواذ عن شراء حصة استراتيجية في الشركة المصنعة لأنظمة تكييف الهواء، هذا التحرك من قبل

صندوق استثماري بحجم «إليوت» أعطى إشارة قوية للمستثمرين بأن الأصول اليابانية لا تزال مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وأن مرحلة ما بعد الحرب ستشهد طفرة في الاستثمارات المباشرة. وفي المقابل، عانى قطاع البناء من جني أرباح، حيث تراجع سهم «كوماتسو» و«كوبوتا» بنسبة 5.4% و 5.2% على التوالي، في حركة تصحيحية فنية بعد مكاسب سابقة.

أوروبا ترفع راية التفاؤل

على الجانب الآخر من العالم، لم تكن الأسواق الأوروبية بعيدة عن هذه الأجواء الاحتفالية. ارتفع المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.3% ليصل إلى 618.96 نقطة في المعاملات الصباحية. هذا التحسن يضع المؤشر على مسار تعويض كافة الخسائر التي تكبدها منذ اندلاع الصراع العسكري. وفي باريس، ربح المؤشر

«كاك 40» بنسبة 0.2%، بينما صعد مؤشر «فاينانشال تايمز 100» البريطاني بنسبة 0.3%. تعكس هذه الأرقام حالة من الارتياح العميق لدى المستثمرين الأوروبيين الذين عانوا الأمرين من تقلبات أسعار الغاز والنقط خلال الأشهر الماضية، وياتوا يرون في الأفق نهاية للكابوس الذي هدد القارة بركود طويل.

المحركات السياسية للأسواق

تغذت هذه الآمال من تصريحات صريحة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي أكد عقد محادثات رفيعة المستوى بين إسرائيل ولبنان اليوم الخميس. ومع تقارير صحيفة «فاينانشال تايمز» التي نقلت عن مسؤولين لبنانيين أن الإعلان عن «وقف إطلاق النار» بات قاب قوسين أو أدنى، سارعت خوارزميات التداول إلى ضخ السيولة في الأسهم. بالنسبة للمتداولين، فإن استقرار الجبهة اللبنانية يعني تأمين ممرات الملاحة في شرق المتوسط وتقليل احتمالات اتساع رقعة الصراع لتشمل قوى إقليمية أخرى،



وهو ما يمثل «شهادة أمان» استثمارية طال انتظارها.

تكنولوجيا أوروبا تقود الرالي

داخل القطاعات الأوروبية، كان التباين سيد الموقف: حيث قاد قطاع التكنولوجيا المسيرة بارتفاع قدره 1.3%، مستفيداً من انخفاض عوائد السندات وتوقعات الاستقرار المالي. ولكن، لم يكن الجميع في معسكر الرابحين؛ فقد تراجع سهم شركة «باري كالبيو» السويسرية العملاقة لتصنيع الشوكولاتة بنسبة 8.2%، بعد إعلانها عن نتائج مالية مخيبة للآمال أظهرت انخفاض المبيعات وفائضاً في الطاقة الإنتاجية. كما شهد قطاع السفر والترفيه تراجعاً بنسبة 1% نتيجة عمليات إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية، حيث فضل المستثمرون التوجه نحو القطاعات الصناعية والتقنية الأكثر تأثراً بانخفاض أسعار الطاقة بشكل مباشر.

فجوة الأداء بين أوروبا وويل ستريت

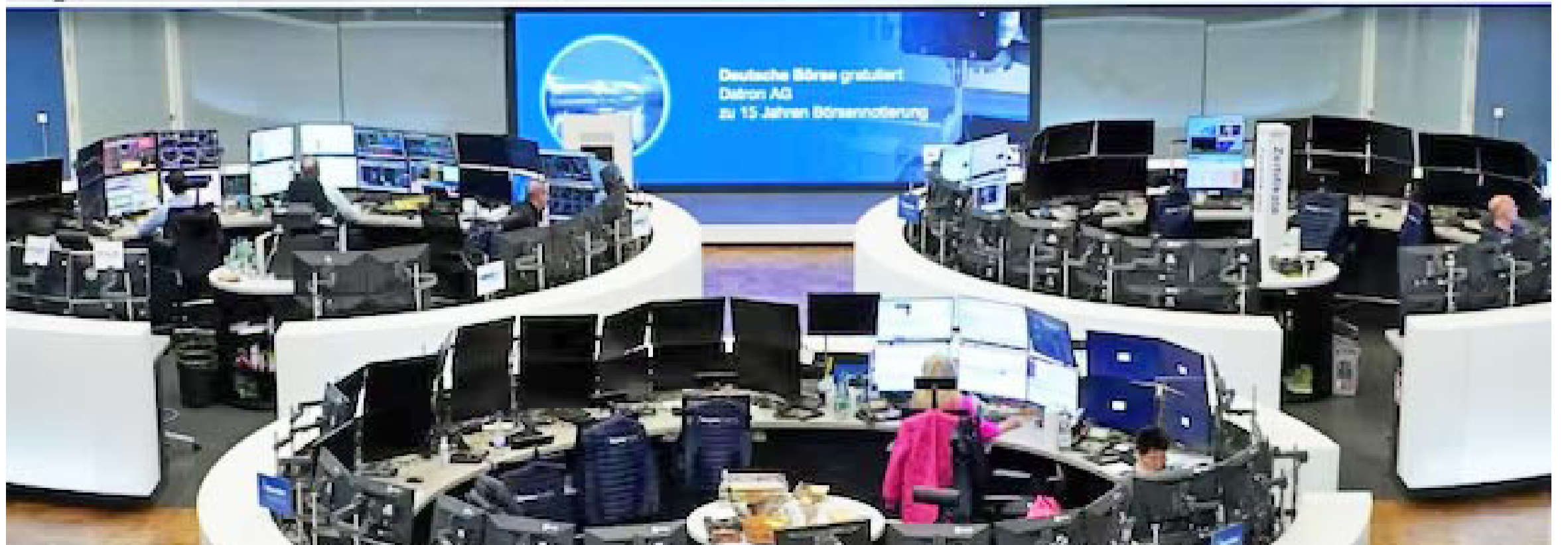
رغم الصعود، لا يزال المحللون يشيرون إلى وجود «فجوة أداء» واضحة بين الأسواق الأوروبية ونظيراتها في وول ستريت. والسبب يعود بشكل أساسي إلى هيكلية الاقتصاد الأوروبي المعتمد بكثافة على استيراد الطاقة. فبينما تتمتع الولايات المتحدة باستقلال طاقوي نسبي، تظل أوروبا حساسة لأي ارتداد في أسعار النفط. ومع ذلك، فإن التحسن الحالي في معنويات المستثمرين يشير إلى أن الأسواق الأوروبية بدأت في تسعير «انفراجة جيوسياسية دائمية» وليست مجرد هدنة مؤقتة، مما قد يقلص هذه الفجوة في الأداء خلال الربع الحالي من العام إذا ما استمر زخم السلام.

مشهد مالي جديد يعكس تحولاً جوهرياً

يقف العالم أمام مشهد مالي جديد

يعكس تحولاً جوهرياً في المزاج الاستثماري العالمي، بعد أن طوى صفحة مرحلة مضطربة هيمنت عليها التوترات العسكرية خلال النصف الأول من عام 2026. لم يعد الصعود في الأسواق مجرد ارتداد تقني، بل بات يعكس إعادة تسعير شاملة للمخاطر، وانتقالاً واضحاً من الحذر إلى التفاؤل المدروس. وفي هذا السياق، فإن اقتراب مؤشر «نيكي» من مستوى 60 ألف نقطة لا يمثل إنجازاً يابانياً فحسب، بل يعكس أيضاً عودة الزخم إلى الاقتصادات المتقدمة، وإحياء شهية المستثمرين تجاه الأصول الخطرة، مدفوعين بتوقعات استقرار سياسي وتراجع احتمالات التصعيد العسكري. هذا التحول لا ينفصل عن المشهد الجيوسياسي، حيث تتربق الأسواق نتائج المحادثات اللبنانية-الإسرائيلية بوصفها اختباراً حقيقياً لاستدامة هذا الهدوء النسبي. فنجاح هذه المحادثات قد يعزز مناخ الثقة ويدفع بمزيد من السيولة إلى الأسواق، في حين أن أي تعثر قد يعيد تقلبات الأسعار إلى الواجهة. وفي قلب هذه المعادلة، تظل أسعار النفط العامل الأكثر حساسية وتأثيراً، إذ إن كل تراجع بمقدار دولار واحد في سعر الخام لا يقتصر أثره على خفض تكاليف الطاقة، بل يمتد ليضيف مليارات الدولارات إلى القيمة السوقية للشركات العالمية، ويعزز هوامش الربحية ويخفف الضغوط التضخمية.

وعليه، فإن ما نشهده اليوم ليس مجرد صعود في المؤشرات، بل إعادة بناء تدريجية لثقة الأسواق في قدرة الاقتصاد العالمي على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات. لقد اختارت الأسواق، ولو مؤقتاً، أن تراهن على سيناريو التهذبة، وأن تعكس هذا الرهان في مكاسب قياسية من طوكيو إلى العواصم الأوروبية. وبينما تبقى المخاطر قائمة، فإن الرسالة الأوضح في هذه المرحلة هي أن رأس المال العالمي بات أكثر استعداداً لتسعير السلام، وأكثر جرأة في اقتناص الفرص عندما تلوح بوادر الاستقرار.



6 تصريحات ترامب حول محادثات التهذبة تنعش صالات التداول العالمية

5 القطاع الرقمي يتصدر الرابحين في القارة العجوز بزيادة 1.3%

4 طاع الاستهلاك السويسري يغرد وحيداً خارج سرب المكاسب بضغوط الطلب

3 لماذا لا تزال الأسهم الأوروبية تلهث خلف «وول ستريت» رغم انحسار المخاطر؟



صمود هش أمام أعاصير الجيوسياسية وانسداد الشرايين الحيوية

الاقتصاد العالمي في «عش الدبابير»

- 1** كلفة الأزمات تعمق فجوة التفاوت بين الشمال والجنوب العالمي
- 2** مضيق هرمز يتحول إلى «قفل» استراتيجي يهدد عصب الطاقة
- 3** شبخ الركود التضخمي يهدد بالنكماش والنمو وتفجر الأسعار
- 4** نمو مكبل بصدمات متراكمة يقلص وتيرة التعافي العالمي
- 5** هيكلية عدم اليقين تفرض نفسها كواقع جديد للنظام العالمي

ومنطق سياسي صاعد يتجه نحو إعادة رسم النفوذ، حماية المصالح الوطنية، وحتى استخدام الاقتصاد كسلاح في الصراع. هذا التصادم بدأ يترك بصماته بوضوح: تفكك تدريجي في سلاسل التوريد، عودة سياسات الحماية، تسارع سباق التكتلات الاقتصادية، وتزايد استخدام العقوبات والتجارة كساحة مواجهة. النتيجة ليست فقط تباطؤ النمو، بل إعادة توزيع المخاطر عالمياً، حيث تتحول بعض الاقتصادات إلى مراكز صمود، بينما تنزلق أخرى نحو هشاشة متزايدة.

وفي هذا السياق، تبدو «المرونة» التي أظهرها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة مرونة مضللة جزئياً؛ فهي لم تُبْنِ على استقرار حقيقي، بل على تدخلات استثنائية (نقدية ومالية) وعلى قدرة مؤقتة للأسواق على التكيف. ومع تكرار الصدمات وتراكمها، تتآكل هذه القدرة تدريجياً، ما يفتح الباب أمام نقاط انكسار مفاجئة قد تظهر دون إنذار واضح. الأخطر أن النظام العالمي يتجه نحو تعدد مراكز القوة الاقتصادية بدلاً من مركزية واحدة، وهو ما يعني غياب «مرساة استقرار» واضحة. كما كان الحال في العقود الماضية. أكثر صعوبة، والتقلبات أكثر حدة، والقرارات الاستثمارية أكثر حذرًا، وهو ما قد يخلق حلقة تغذي نفسها من عدم اليقين.

هذا التحول يعني ارتفاعاً في التكاليف الهيكلية للاقتصاد العالمي؛ فالشركات لم تعد تبحث عن «الأقرب» عالمياً، بل عن «الأقرب» والأكثر أماناً سياسياً. هذه السياسة (Friend-shoring) تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري العالمي، وتجعل الاقتصاد أقل مرونة في مواجهة الصدمات، حيث يتم التضحية بالكفاءة الاقتصادية لصالح الأمن القومي والجيوسياسي.

مرحلة إعادة تشكّل هيكلية أشبه بـ«مخاض طويل»

في الختام، ترسم الصحيفة صورة أكثر قتامة وعمقاً لنظام عالمي لا يمرّ بمجرد دورة اضطراب عابرة، بل يعيش مرحلة إعادة تشكّل هيكلية أشبه بـ«مخاض طويل» تتداخل فيه الأزمات الجيوسياسية مع التحولات الاقتصادية الكبرى. لم يعد السؤال المطروح: هل سيُتأثر الاقتصاد؟ بل تحول هذا أصبح أمراً محسوماً، بل تحول إلى سؤال أكثر حدة: ما حدود قدرة الاقتصاد العالمي على امتصاص الصدمات قبل أن يعيد تعريف نفسه بالكامل؟ ما نشهده اليوم يتجاوز التقلبات التقليدية؛ إنه تصادم مباشر بين منطقتين متعارضتين: منطق اقتصادي تاريخي قائم على العولة، تكامل سلاسل الإمداد، وكفاءة الأسواق.

الزجاجة» الذي يمكن أن يخنق الاقتصاد العالمي في لحظات. أي تعطل حقيقي أو طويل الأمد في تدفقات النفط والغاز المسال عبر هذا المر يعني قفزات فورية وفلكية في الأسعار، مما سيؤدي إلى انتقال صدمة الطاقة من الموانئ إلى المصانع ثم إلى جيوب المستهلكين في غضون أيام قليلة.

هذه الصدمة تضغط بشكل مضاعف على الدول المستوردة للطاقة، وتزيد من هشاشة الاقتصادات الناشئة التي تعاني أصلاً من أزمات ديون خانقة. «فايننشال تايمز» ترى أن «سلاح الطاقة» عاد ليصبح الأداة الأكثر فتكاً في الصراع الجيوسياسي، وأن أي خلل في هذا الشريان سيعيد رسم موازين القوى الاقتصادية بشكل قسري وغير عادل، مما يضع القوى الصناعية الكبرى أمام اختبار السيادة الصعب.

تفكك العولة و«القومية الاقتصادية»

تشير القراءة الاستشرافية للصحيفة إلى أن العالم يغادر عصر «العولة الشاملة» ليدخل عصر «القومية الاقتصادية»، والتحالقات الحمائية». لم يعد السؤال الآن هو كيفية تحقيق الكفاءة القصوى للإنتاج، بل كيفية تأمين سلاسل التوريد بأي ثمن، حتى لو كان ذلك يعني زيادة التكاليف على المستهلك النهائي.

الطاقة بدلاً من الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي المستدام.

هل يلوح «الركود التضخمي» في الأفق؟

لا تقف تحذيرات الصحيفة عند حد التباطؤ، بل تذهب نحو سيناريوهات أكثر قتامة. ففي حال استمرت الصراعات الراهنة دون أفق حقيقي للحل، قد يتراجع النمو العالمي إلى مستويات خطيرة تتراوح بين 2% و2.5%. هذا السيناريو يترافق مع «بيع» التضخم الجامح الذي قد يتجاوز مستويات الـ 5% عالمياً نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد. إننا نتحدث هنا عن خطر «الركود التضخمي» - الكابوس الذي يخشاه صانعو السياسة النقدية. فالبنوك المركزية ستجد نفسها في مأزق تاريخي: هل ترفع الفائدة لمكافحة التضخم الناتج عن صدمات العرض (وهو ما قد يقتل النمو تماماً)، أم تخفضها لدعم الاقتصاد المترنح (وهو ما قد يفجر التضخم)؟ تشير الصحيفة إلى أن الأدوات النقدية التقليدية قد تفقد فاعليتها تماماً في مواجهة أزمات ذات منشأ سياسي وعسكري بحت.

العصب الحيوي تحت التهديد

تعتبر أزمة مضيق هرمز المحور المركزي في تعميق المخاطر العالمية. تصف الصحيفة المضيق بأنه «عق

السياسة، بل امتدت لتضرب صميم التحالفات الغربية التقليدية، مما خلق حالة من «التيه الاستراتيجي» لدى المستثمرين. فالمستثمر اليوم لم يعد يبني توقعاته بناءً على قرارات البنوك المركزية بشأن أسعار الفائدة فحسب، بل بات مضطراً لمراقبة حركة القطع البحرية في مضيق هرمز وممرات البحر الأحمر، وفهم تعقيدات التحالفات الجديدة التي تعيد تشكيل خارطة القوى الاقتصادية الكبرى.

تعافٍ مكبل بصدمات متراكمة

بالأرقام، تشير التقديرات التي أوردتها الصحيفة إلى أن الاقتصاد العالمي يتجه لتسجيل نمو بنحو 3.1% في عام 2026، مع توقعات بتحسين طفيف يصل إلى 3.2% في عام 2027. ورغم أن هذه الأرقام قد تبدو إيجابية في ظاهرها، إلا أنها في الواقع تظل أدنى بكثير من متوسط النمو الذي كان سائداً في حقبة ما قبل الأزمات المتلاحقة.

هذا التباطؤ يعكس التأثير التراكمي لـ «الصدمات الجيوسياسية»: فالنمو الحالي مكبل بتكاليف الاقتراض المرتفعة وحالة الحذر الشديد التي تسيطر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبحسب «فايننشال تايمز»، فإن هذا المستوى من النمو يعكس «اقتصاداً يعمل بنصف طاقته»، حيث يتم توجيه موارد مالية هائلة نحو الإنفاق الدفاعي وتحسين السيادة

في قراءة معمقة للمشهد العالمي الراهن، رصدت صحيفة «فايننشال تايمز» مفارقة صارخة وصفقتها بأنها «الأكثر إرباكاً» في التاريخ الاقتصادي الحديث: فبينما تشتعل بؤر الصراع من شرق أوروبا إلى قلب الشرق الأوسط، وتتآكل اليقينيّات السياسية في العواصم الكبرى، لا يزال الاقتصاد العالمي يظهر قدرة «عديدة» على الصمود، وكأنه ينفصل تدريجياً عن واقع الفوضى المحيطة به. ومع ذلك، تحذر الصحيفة من أن هذا الصمود قد لا يكون سوى «هدوء» ما قبل العاصفة»، حيث يواجه العالم توازناً هشاً قد تطيح به أي هزة إضافية في سلاسل التوريد أو ممرات الطاقة الحيوية.

عصر «عدم اليقين الهيكلي»

تؤكد «فايننشال تايمز» أن حالة عدم اليقين لم تعد مجرد سحابة عابرة في أفق الأسواق، بل تحولت إلى سمة أساسية وهيكلية للنظام العالمي في عام 2026. هذا المشهد مدفوع بثلاثية متفجرة: تقلبات السياسة الأمريكية العادة التي أعادت رسم أولويات التجارة الدولية، الحرب المستعرة في الشرق الأوسط التي تجاوزت حدود النزاع الإقليمي لتصبح تهديداً وجودياً لأمن الطاقة، واستمرار النزاع في أوكرانيا الذي يستنزف الموارد المالية والعسكرية للأقطاب الغربية. هذه التصدمات لم تكتفِ بهز أركان

كلفة الأزمات وفجوة التفاوت الدولية

والجنوب العالمي؛ حيث تتفاقم التحديات المرتبطة بالدين العام، وتتراجع الثقة في المؤسسات الدولية والسياسات النقدية التقليدية. هذا الاختلال يهدد بحدوث «تمزق اجتماعي» داخل تلك الدول، مما قد يؤدي بدوره إلى موجات جديدة من عدم الاستقرار السياسي، ليغذي بدوره الدورة المفرغة للأزمات الجيوسياسية العالمية.

من بين أهم النتائج التي خلصت إليها الصحيفة هي أن «كلفة الأزمات لا تتوزع بالتساوي». فبينما تمتلك الاقتصادات المتقدمة «مصدات» مالية وتكنولوجية تمكنها من امتصاص الصدمات لفترة أطول، تتحمل الدول الهشة ومستوردو السلع الأساسية العبء الأكبر والنتائج الأكثر قسوة. نشهد اليوم تزايداً في الفجوة بين الشمال

نحو «تمزق اقتصادي - سياسي» شامل

السياسي (الداعي للمواجهة وتغيير الموازين القائمة). إن القدرة على الصمود التي نراها اليوم قد تكون خادعة، والنجاح الحقيقي يكمن في كيفية بناء جسور جديدة قبل أن تنهار الجسور القديمة تحت وطأة الصراعات. فهل سينجو هذا التوازن الهش، أم أننا نشهد بالفعل بداية النهاية للاستقرار الاقتصادي كما عرفناه في العقود الثلاثة الماضية؟ الأيام القادمة، وتطورات الجبهات المشتعلة، هي من سيخط الفصل الأخير في هذا التقرير التاريخي.

في الختام، ترسم صحيفة «فايننشال تايمز» صورة قائمة لنظام عالمي يمر بمرحلة «مخاض عسير». لم يعد السؤال الجوهري اليوم هو: هل سيتأثر الاقتصاد بالأحداث السياسية؟ بل أصبح: إلى أي مدى يمكن للاقتصاد العالمي أن يستمر في مقاومة صدمات متلاحقة قد تعيد تشكيل النظام الاقتصادي بالكامل؟ يبدو أن العالم يدخل مرحلة من «التمزق» حيث يتصادم المنطق الاقتصادي (الداعي للتعاون والاستقرار) مع المنطق

شبح المجاعة يهدد المحاصيل الاستراتيجية وانسداد التوريد يعيد تشكيل خارطة الغذاء

أفريقيا
في قبضة
«حرب
الأسمدة»

1 **تقلص النافذة
الزمنية يضع
الحكومات
الأفريقية أمام
اختبار «أشهر
الحسم»**

2 **تصدع سلاسل
الإمداد يفرض
تغييراً هيكلياً
في أنماط الإنتاج
الزراعي**

3 **ارتباط الأزمات
الغذائية
بالصراعات
العالمية يعيد
تشكيل أولويات
القارة**

تدرجياً إلى توتر اجتماعي قابل للاشتعال.

في هذه المرحلة، يبدأ «التمزق الاقتصادي» بالتحول إلى تمزق سياسي. فالدول التي تعاني من ضعف الموارد المالية تجد نفسها أمام معادلة صعبة: إما دعم المزارعين وتحمل أعباء مالية إضافية، أو ترك السوق يتكيف ذاتياً مع ما يحمله ذلك من مخاطر اجتماعية. وفي الحالتين، تتآكل الثقة بين المواطن والدولة، وتزداد احتمالات الاحتجاجات، خصوصاً في المجتمعات التي تعاني أصلاً من هشاشة اقتصادية أو انقسامات داخلية.

الأخطر أن هذه الديناميكيات لا تبقى محلية. فالأمن الغذائي في أفريقيا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار الإقليمي والدولي. أي تدهور واسع في الإنتاج الزراعي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، ويضغط على سلاسل الإمداد، ويخلق موجات جديدة من التضخم تتجاوز حدود القارة. كما أن تدهور الأوضاع المعيشية يدفع إلى هجرات خارجية نحو أوروبا ومناطق أخرى، ما يضيف بُعداً جيوسياسياً للأزمة ويحولها من قضية تنموية إلى ملف أممي دولي.

من هنا، لم يعد التعامل مع أزمة الأسمدة مسألة إنسانية أو تنموية فحسب، بل أصبح ضرورة استراتيجية للحفاظ على الاستقرار العالمي. فاستمرار انقطاع أو ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي يعني عملياً تقويض قدرة القارة على تحقيق الاكتفاء النسبي، وإبقاءها رهينة للخدمات الخارجية. في النهاية، ما يحدث اليوم هو إنذار مبكر: الجوع لم يعد مجرد نتيجة للفقر، بل أصبح نتيجة مباشرة لاختلالات النظام الاقتصادي العالمي. وإذا لم تُتخذ إجراءات سريعة لضمان تدفق الأسمدة ودعم الإنتاج الزراعي، فإن «تمزقاً اقتصادياً» في أفريقيا قد يتحول إلى أزمة سياسية عابرة للحدود، تعيد رسم خريطة الاستقرار الدولي في السنوات المقبلة.

يعني أن الدبلوماسية الأفريقية باتت ملزمة بالتحرك في أروقة السياسة الدولية لتأمين «استثناءات» لشحنات الأسمدة والحبوب، وهو وضع يضعف استقلالية القرار السياسي للدول القارية.

المعادلة القاسية التي تواجهها القارة الآن هي: «حرب لم تشعلها أفريقيا، لكنها تدفع ثمنها جوعاً واضطراباً». هذا الواقع يفرض ضرورة التوجه نحو «السيادة الغذائية» بدلاً من مجرد «الأمن الغذائي»: أي البدء فوراً في توطين صناعة الأسمدة واستغلال الغاز الأفريقي محلياً بدلاً من تصديره بالكامل، وتطوير سلاسل إمداد داخلية تربط بين الدول المنتجة للمدخلات والدول المنتجة للمحاصيل.

بوابر «تمزق اقتصادي وسياسي»

في الخلاصة، لم تعد أزمة الأسمدة مجرد اختلال في سوق سلعة زراعية، بل تحولت إلى شرارة أولية لسلسلة تفاعلات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تقود إلى ما يمكن وصفه بـ«التمزق الاقتصادي» في عدد من الدول الأفريقية. فالمزارع الذي يفقد القدرة على شراء الأسمدة لا يخرس موسماً واحداً فقط، بل يدخل في دائرة ممتدة من التراجع: إنتاج أقل، دخل أضعف، ديون متراكمة، ثم انسحاب تدريجي من النشاط الزراعي. ومع اتساع هذه الظاهرة، تتحول الأزمة من حالة فردية إلى خلل هيكلية في منظومة الإنتاج الغذائي.

هذا الخلل لا يقف عند حدود الريف. فمع تراجع الجدوى الاقتصادية للزراعة، تبدأ موجات هجرة داخلية صامتة من الأرياف إلى المدن، حيث لا تتوافر بدائل كافية للعمل. النتيجة هي تضخم عمراني سريع، ضغط على الخدمات الأساسية، وارتفاع في معدلات البطالة غير الرسمية، ما يخلق بيئة خصبة لعدم الاستقرار. ومع تراكم هذه الضغوط، يصبح الاقتصاد عاجزاً عن امتصاص الصدمة، لتتحول الأزمة

أو دعم كيس السماد. وفي معظم الحالات، تنهب الموارد نحو الاستهلاك العاجل (الخبز) على حساب الإنتاج المستقبلي (الأسمدة)، مما يعمق الأزمة الهيكلية. تراجع القدرة الشرائية في الأرياف الأفريقية أدى أيضاً إلى تراجع الطلب على المدخلات، مما يعني انخفاضاً مستقبلياً في المعروض الغذائي، وهو ما يندرج بموجة تضخمية ثانية أكثر شراسة في أسواق الغذاء المحلية.

جني ثمار ارتفاع الأسعار

ورغم أن بعض الدول الأفريقية المصدرة للطاقة (مثل نيجيريا، أنغولا، والجزائر) قد تحقق مكاسب مالية مؤقتة جراء ارتفاع أسعار النفط والغاز، إلا أن هذه «الفولتض» تظل محدودة الأثر على المستوى الكلي. فارتفاع أسعار الوقود يرفع تكلفة النقل الداخلي للغذاء، كما أن التضخم العالمي يرفع أسعار السلع التي تستوردها هذه الدول نفسها من الخارج.

المكاسب النفطية غالباً ما تتبخر في سد عجز الموازنات الناجم عن ارتفاع تكلفة الدعم الاجتماعي، ولا تترجم إلى تحسينات حقيقية في قطاع الزراعة. في الواقع، تعاني هذه الدول أيضاً من نقص الأسمدة لأن مصانعها المحلية غالباً ما تكون موجهة للتصدير لتوفير العملة الصعبة، مما يترك المزارع المحلي في تلك الدول يواجه نفس مصير نظيره في الدول الفقيرة طاقياً، وهو ما يعزز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي العام.

ارتباط الأزمات الغذائية بالصراعات العالمية

تدخل أفريقيا في عام 2026 مرحلة «الارتباط القسري» بالصراعات الكبرى؛ حيث لم تعد أزمات الجوع نتيجة لجفاف محلي أو آفات زراعية فقط، بل أصبحت «سلاحاً جانبياً» في حروب الكبار. هذا التحول

الطبيعي (المادة الخام للأمويا)، قد دفع بتكاليف الإنتاج الزراعي إلى مستويات غير مسبوقة. هذا الارتفاع أجبر المزارعين في دول مثل كينيا وإثيوبيا ونيجيريا على اتخاذ قرارات تقشيفية قاسية: منها تقليص المساحات المزروعة بمحاصيل استراتيجية تتطلب كثافة في التسميد مثل القمح والذرة.

هذا المشهد يؤشر على بداية «تغير هيكلية» في خارطة الغذاء الأفريقية؛ حيث بدأ الزحف نحو بدائل أقل تكلفة وأقل اعتماداً على الأسمدة الكيماوية، مثل المحاصيل الدرنية (البطاطا والحبوب المحلية التقليدية). ورغم أن هذا التحول قد يبدو وسيلة للتكيف، إلا أنه يهدد بخفض القيمة الغذائية المتاحة للسكان ويزيد من تبعية القارة للقمح المستورد لسد الفجوة في المدن الكبرى.

أزمة «التضخم المستورد»

تواجه الدول الأفريقية غير المنتجة للنفط والغاز ضغوطاً خانقة تُعرف اقتصادياً بـ«التضخم المستورد». هذه الدول تجد نفسها مضطرة لاستيراد الوقود بأسعار عالمية مرتفعة، والقمح بأسعار الحرب، والأسمدة بأسعار الندرة. وفي الوقت نفسه، تشهد العملات المحلية تراجعاً حاداً أمام الدولار، مما يرفع كلفة الفاتورة الاستيرادية بشكل مضاعف. هذا الضغط المالي يضع الموازنات العامة في مهب الريح؛ حيث تضطر الحكومات للمفاضلة بين دعم رغيف الخبز

بالضرورة فقدان الموسم الزراعي بأكمله.

هذا الضيق الزمني لا يهدد محصول العام الحالي فحسب، بل يمتد تأثيره لسنوات لاحقة؛ ففشل الموسم الزراعي سيؤدي إلى استنزاف بذور المحاصيل، وتآكل رأس المال العامل لدى الفلاحين، مما يخلق «دورة فقر زراعية» يصعب الخروج منها. التقارير تشير إلى أن الاستجابة البطيئة قد تجبر القارة على مضاعفة ميزانيات استيراد الحبوب الجاهزة لتعويض العجز المحلي، وهو خيار مكلف للغاية في ظل شح العملة الصعبة.

تواجه القارة الأفريقية في مطلع عام 2026 واحدة من أعقد الأزمات الهيكلية في تاريخها الحديث، حيث تشير التقارير الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (فاو) والبنك الدولي إلى أن الحرب المستعرة وتصادم التوترات الجيوسياسية في ممرات الطاقة الدولية قد أدت إلى اضطراب حاد وغير مسبوق في إمدادات الأسمدة عالمياً. وتتركز الأزمة في النقص الحاد لمادتي «اليوريا» و«الأمونيا»، وهما العصب الحيوي للإنتاج الزراعي، مما يضع القارة السمرام أمام «معادلة صفرية»: فإما تأمين المدخلات الزراعية بأسعار فلكية، أو مواجهة انهيار في الإنتاجية الغذائية يهدد حياة الملايين.

تقلص النافذة الزمنية

تحذر المنظمات الدولية من أن الدول الأفريقية تعيش حالياً في «نافذة زمنية ضيقة» لا تتجاوز ثلاثة أشهر. هذه الفترة هي الفاصل الحاسم قبل بدء موسم الزراعة الرئيسي لعام 2026، حيث تُتخذ فيه قرارات الشراء والتوزيع للأسمدة. إن أي تأخير في اتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين الشحنات وتوفير الدعم للمزارعين الصغار سيُعني

هشاشة منظومة الأمن الغذائي والتبعية التجارية

هذه التبعية التجارية للأسمدة والحبوب المستوردة جعلت القارة «مترقباً للخدمات» دون امتلاك أدوات دفاعية. فشل منظومات التخزين الاستراتيجي وضعف التصنيع المحلي للأسمدة رغم توفر المواد الخام في بعض الدول الأفريقية (مثل الفوسفات والغاز) يظهران الفجوة الكبيرة بين الإمكانيات والواقع، مما يجعل الأمن الغذائي الأفريقي مجرد «صدى» لتقلبات السياسة الدولية.

كشفت الأزمة الحالية عن «عطب عميق» في منظومة الأمن الغذائي القارية، حيث تبين أن أفريقيا، رغم امتلاكها لـ 60% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة عالمياً، لا تزال رهينة لصراعات تبعد عنها آلاف الكيلومترات. إن أي اضطراب في خطوط الملاحة بالبحر الأسود أو توتر في مضيق هرمز ينعكس في غضون أسابيع على توفر الغذاء في أسواق نيروبي ولاغوس.



ارتفاع خام برنت إلى 96.58 دولار بدعم التوترات الجيوسياسية

اضطراب الإمدادات يعزز مكاسب النفط

أزمة ثقة بين الأسواق والتصريحات السياسية تدفع المستثمرين لتجاهل إشارات التهدة

توقعات ببقاء الأسعار ضمن نطاق مرتفع بين 80 و100 دولار مع احتمالات كسر الحاجز

واشنطن تلغي إعفاءات النفط الإيراني والروسي ما يقلص المعروض ويرفع الأسعار

انخفاض المخزونات الأمريكية يعكس ضعف القدرة على تعويض نقص الإمدادات

يوم الأربعاء، حيث سادت حالة من الجمود السعري نتيجة تضارب الأنباء حول مسار المفاوضات السرية، قبل أن تنفجر الأسعار صعوداً مع تأكيد انهيار الوساطات.

معضلة الثقة.. لماذا يرفض السوق «سراب» السلام؟

في قلب هذا المشهد المتفجر، تبرز أزمة ثقة حادة بين الفاعلين في السوق والتصريحات السياسية الصادرة عن العواصم الكبرى. ويقول جون إيفانز، المحلل البارز لدى «بي في إم» للنفط: «السوق لم يعد يشتري الوعود الورقية.

نحن نشكك بعمق في إمكانية التوصل إلى حل فوري لهذه الحرب التي تجاوزت أبعادها الصراعات التقليدية لتصبح مواجهة جيوسياسية صفرية». وأضاف إيفانز أن المتداولين باتوا يبتنون استراتيجية «رد الفعل المعاكس»، فكلما ظهرت بارقة أمل دبلوماسية، قوبلت بحذر شديد نظراً لتاريخ طويل من الانهيارات المفاجئة في المحادثات.

التداعيات العالمية.. شبح «الركود التضخمي»

إن استمرار أسعار النفط فوق مستوى 95 دولاراً، مع احتمالية القفز فوق 110 دولارات، يضع الاقتصاد العالمي أمام شبح «الركود التضخمي». الدول المستوردة للنفط في آسيا وأفريقيا تواجه الآن ضغطاً هائلاً على عملاتها المحلية، بينما يضطر البنك المركزي الأوروبي والفيديرالي الأمريكي لمراجعة خطط خفض الفائدة لمواجهة التضخم الناتج عن تكاليف الطاقة. تكاليف الشحن والتأمين على الناقلات في منطقة الخليج تضاعفت لعدة مرات، مما يعني أن «سعر البرميل عند التسليم» (CFR) قد تجاوز بالفعل حاجز الـ 100 دولار في كثير من الأسواق، وهو ما بدأ ينعكس على أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية التي تعتمد في إنتاجها ونقلها على المشتقات النفطية.

يمر عبر هذا المضيق تاريخياً نحو 20% من إجمالي تدفقات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في العالم، وبقاء هذا المر تحت رحمة العمليات العسكرية يعني عملياً «خفق» الاقتصاد العالمي ومصادر طاقته الحيوية.

ويؤكد محللو بنك «آي إن جي» (ING) في تقريرهم الأحدث أن السوق النفطي يزداد «شخاً» بشكل مخيف يوماً بعد يوم. وبحسب تقديرات البنك، فإن إغلاق المضيق أو تعثر الحركة فيه أدى إلى تعطل تدفق ما يقرب من 13 مليون برميل من النفط يومياً. ورغم المحاولات المستميتة لتحويل المسارات عبر خطوط الأنابيب البديلة في السعودية والإمارات (مثل خط أنابيب شرق-غرب)، إلا أن القدرة الاستيعابية لهذه البدائل تظل قاصرة عن تعويض العجز الضخم، مما ترك فجوة هائلة في العرض لا يمكن سدها بالوسائل اللوجستية التقليدية.

مضيق هرمز.. شلل في «نخاع» الاقتصاد العالمي

لا يمكن فهم القفزة الحالية في الأسعار دون النظر إلى الكارثة اللوجستية في مضيق هرمز. فالحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران لم تكن بتعطيل الإنتاج المحلي، بل ضربت «عصب» التجارة العالمية.

سياسة «تصنيف الإعفاءات».. واشنطن تشهر سلاح الحصار

زاد المشهد تعقيداً مع إعلان الإدارة الأمريكية عن توجهات اقتصادية أكثر

راديكالية. فقد صرح وزير الخزانة الأمريكي، سكوت بيستنت، بوضوح أن واشنطن قررت عدم تجديد الإعفاءات التي كانت تسمح لبعض القوى الكبرى بشراء النفط من إيران وروسيا دون التعرض لعقوبات. هذا القرار يعني عملياً سحب ما تبقى من براميل «رمادية» من السوق، وتشديد الحصار على الموانئ الإيرانية بشكل كامل عقب انهيار محادثات السلام.

هذا التحول في السياسة الأمريكية يقرأه المحللون كإشارة إلى «حرب اقتصادية شاملة». فالغاء الإعفاءات في توقيت تعاني فيه السوق من نقص حاد، يعكس رغبة واشنطن في استخدام سلاح الطاقة للضغط الأقصى، حتى لو كان الثمن هو ارتفاع الأسعار محلياً. هذا التصعيد دفع كبار المستهلكين، خاصة في الصين والهند وقطاعات الصناعة الأوروبية، إلى الدخول في حالة من الذعر لتأمين عقود بديلة بأي ثمن، مما أدى إلى اشتعال «علاوات المخاطر» في العقود الفورية.

استنزاف المخزونات الأمريكية

داخلياً في الولايات المتحدة، لم تكن الأرقام الصادرة عن «إدارة معلومات الطاقة» (EIA) يوم الأربعاء أكثر تفاؤلاً. فقد كشفت البيانات عن انخفاض حاد ومفاجئ في مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير. هذا الانخفاض يعكس حقيقتين مرتين:

زيادة الصادرات الاستباقية: الولايات المتحدة بدأت تزيد من صادراتها لدعم الحلفاء الذين انقطع عنهم إمدادات الشرق الأوسط، مما يقلل من مخزونها الاستراتيجي.

فشل التعويض: صعوبة تأمين واردات بديلة نتيجة المخاطر الأمنية في ممرات الشحن الدولية التي تمر عبر البحار المتاخمة للصراع.

هذا التآكل في المخزونات يقلل من قدرة واشنطن على المناورة باستخدام «الاحتياطي الاستراتيجي» كأداة لتهدة الأسعار، حيث وصلت مستويات

المخزون إلى مناطق حرجة تثير قلق المخططين الاستراتيجيين مع اقتراب موسم الذروة في الطلب على وقود النقل.

البعد الاستثماري

لا تقتصر آثار الحرب على شاشات التداول، بل تمتد لتغيير هيكل الاستثمار العالمي. فوفقاً لتقارير حديثة، بدأت الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تدير تريليونات الدولارات، في إعادة توجيه بوصلتها الاستثمارية. فبدلاً من الاستثمارات التقليدية في الأسواق الغربية، يتم توجيه مليارات الدولارات نحو قطاعات الدفاع، والأمن الغذائي، والبنية التحتية المحلية للطاقة لضمان الصمود الاقتصادي في وجه الصراع الطويل.

هذا «النزوح الرأسمالي» نحو القطاعات الدفاعية والسيادية يقلل من السيولة المتاحة لتمويل مشاريع زيادة القدرة الإنتاجية النفطية العالمية، مما يخلق مخاوف من «أزمة عرض هيكلية» قد تمتد لسنوات، حتى بعد توقف المدافع.

السيناريوهات المستقبلية.. هل فقدت «أوبك+» السيطرة؟

وسط هذا الضجيج، يتطلع العالم إلى تحالف «أوبك+» للتدخل. لكن المؤشرات الفنية تشير إلى أن القدرة الإنتاجية الفائضة (Spare Capacity) لدى معظم الأعضاء قد وصلت إلى حدودها القصوى، باستثناء عدد محدود من الدول. وحتى الدول التي تملك القدرة على الضخ، تواجه معضلة «الوصول إلى السوق»: فما الفائدة من إنتاج براميل إضافية إذا كانت الممرات المائية مغلقة أو خطيرة؟ يرى الخبراء أننا أمام سيناريو «الصدمة الثالثة» (بعد 1973 و1979)، مع فارق أساسي وهو أن التعطل الحالي ليس ناتجاً عن حظر سياسي فحسب، بل عن تدمير لوجستي وعسكري للبنية التحتية للشحن العالمي.

برميل النفط رهينة لبارود السياسة

يبقى النفط اليوم هو «الترموتر» الحقيقي لدرجة غليان الصراع في الشرق الأوسط. فبينما تحاول القنوات الدبلوماسية الخلفية فتح ثغرة في جدار الأزمة، تظل الحقائق على الأرض من انسداد «هرمز» إلى تشديد الحصار الأمريكي وانهيار المخزونات هي المحرك الفعلي للأسعار. إن الأسواق الآن لا تنتظر «أخباراً جميلة»، بل تنتظر «أفعالاً حقيقية» تعيد الأمان للممرات المائية وتضمن تدفق الطاقة دون تهديد عسكري. وحتى ينجلي غبار الحرب، ستظل الشكوك هي العملة الوحيدة المتداولة في قاعات البورصات، وسيبقى الذهب الأسود في رحلة صعودية قلقة، تضع الاقتصاد العالمي بأسره في مهب الريح، مع احتمالية قوية لكسر حاجز الـ 100 دولار قبل نهاية الأسبوع إذا لم يظهر أي انفراج حقيقي في الأفق الدبلوماسي.



شهد ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة قاربت 1% ليصل إلى نحو 4839 دولاراً للأونصة

الذهب يستعيد بريقه مؤقتاً... والتوترات تبقى الحذر قائماً

1 الأسواق تراهن على تثبيت الفائدة الأميركية رغم الضغوط السياسية

2 قيود الملاحة في مضيق هرمز تبقى مخاطر الطاقة والتضخم حاضرة



سياسة الفيدرالي

تصريحات مسؤولي البنك المركزي تشير إلى أن الفائدة قد تبقى مستقرة لفترة طويلة، وهو ما يعكس رغبة في مراقبة تطورات الاقتصاد قبل اتخاذ أي قرارات جديدة. هذا النهج الحذر يساهم في تقليل الضغوط على الذهب، ويمنحه مساحة للتحرك ضمن نطاقات مستقرة نسبياً. وتزداد الضبابية مع تصاعد التوتر السياسي داخل الولايات المتحدة، حيث لوح الرئيس دونالد ترامب بإمكانية إقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول. هذه التصريحات تعكس خلافاً عميقاً حول السياسة النقدية، وتضيف عاملاً جديداً من عدم اليقين إلى الأسواق، ما يدفع المستثمرين إلى التحوط بشكل أكبر.

في ظل هذه المعطيات المتشابكة، يبقى الذهب عند مفترق طرق، حيث تتحدد اتجاهاته المستقبلية بناءً على مسار الأحداث السياسية والاقتصادية. وبينما تلوح في الأفق بوادر تهدئة، تبقى أحد أهم المؤشرات على حالة الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة، ومرآة تعكس توازنات دقيقة بين السياسة والمال.

نقطة توازن دقيقة

في المحصلة، يقف الذهب عند نقطة توازن دقيقة بين إشارات التهدة السياسية التي تمنح الأسواق قدراً من الارتياح، وبين عوامل عدم اليقين التي لا تزال تخيم على المشهد العالمي، سواء من بوابة مضيق هرمز أو التوترات داخل السياسة النقدية الأميركية. هذا التداخل المعقد يجعل حركة المعدن النفيس شديدة الحساسية لأي تطور، حيث يمكن لتصريح سياسي أو خطوة دبلوماسية أن تعيد رسم الاتجاهات خلال ساعات. كما أن استمرار القيود على الملاحة وغياب حل نهائي للصراع يضعان الأسواق في حالة ترقب دائم، ما يدفع المستثمرين إلى الحفاظ على مراكزهم في الذهب كأداة توازن في مواجهة تقلبات غير متوقعة. وفي المقابل، تبقى العوامل الاقتصادية والنقدية لاعباً حاسماً لا يقل أهمية عن الجغرافيا السياسية، إذ إن مسار أسعار الفائدة، وقوة الدولار، ومستويات السيولة العالية ستحدد إلى حد كبير اتجاه الذهب في المرحلة المقبلة. وبين احتمالات التهدة أو التصعيد، واستمرار الضغوط السياسية على «الفيدرالي»، يجد المستثمرون أنفسهم أمام مشهد مفتوح على جميع السيناريوهات. وفي ظل هذا الواقع، يظل الذهب ليس فقط ملاذاً آمناً، بل أيضاً مؤشراً دقيقاً على توازنات الاقتصاد العالمي، يعكس بوضوح حجم القلق أو الثقة في الأسواق مع كل تحول جديد.

إلى تعزيز استقلاليتها النقدية وتقليل تعرضها للتقلبات المرتبطة بالعملة الأميركية.

تحول نقدي

هذا التحول لا يحدث بشكل مفاجئ؛ بل يأتي نتيجة تراكمات طويلة من الأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية، التي دفعت العديد من الدول إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها المالية. ومع تزايد هذه التوجهات، يصبح الذهب أحد أبرز المستفيدين، نظراً لدوره التاريخي كأصل يحافظ على القيمة. في المقابل، تترقب الأسواق قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، حيث تشير التوقعات إلى احتمال إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير خلال العام الجاري. هذه التوقعات تعزز من جاذبية الذهب نسبياً، رغم أن الفائدة المرتفعة تشكل عادة ضغطاً عليه. لكن في ظل التوازن الحالي بين التضخم والنمو، يبدو أن الفيدرالي يتجه إلى الحذر بدلاً من التشدد.

ضغوط سياسية

التوتر بين البيت الأبيض والبنك المركزي لا يقتصر على التصريحات،

فبينما تدعم التهدة السياسية الأسعار، فإن استمرار بعض بؤر التوتر يحد من التفاؤل الكامل. هذا التذبذب يعكس طبيعة المرحلة الحالية التي تتسم بعدم وضوح الاتجاه، حيث تتغير التوقعات بسرعة تبعاً لأي تطور سياسي أو اقتصادي. ولا تزال التوترات قائمة في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية في

مخاطر هرمز

يشكل مضيق هرمز نقطة ارتكاز رئيسية في معادلة الطاقة العالمية، وأي اضطراب فيه ينعكس فوراً على أسعار النفط والتضخم. لذلك، فإن استمرار القيود على الملاحة يضع الأسواق في حالة ترقب دائم، ويجعل الذهب يحتفظ بجاذبيته كملأ آمن، حتى في ظل تحسن نسبي في الأوضاع السياسية. في سياق متصل، يزداد اهتمام البنوك المركزية بالذهب كأداة لتنويع الاحتياطيات، خاصة مع تزايد الحديث عن تقليل الاعتماد على الدولار. هذا التوجه يعكس تحولاً استراتيجياً في النظام المالي العالمي، حيث تسعى الدول

عاد الذهب إلى مسار الصعود مدعوماً بتطورات دبلوماسية لافتة بين الولايات المتحدة وإيران، في وقت تتزايد فيه رهانات المستثمرين على إمكانية احتواء التصعيد العسكري في الشرق الأوسط. هذا التحسن النسبي في الأجواء السياسية لم يكن مجرد حدث عابر، بل يعكس تحولاً في المزاج العام للأسواق العالمية التي عانت خلال الفترة الماضية من موجات متتالية من القلق وعدم اليقين. ومع كل إشارة إلى الحوار بدلاً من التصعيد، تتراجع التوقعات بحدوث صدمات تضخمية حادة، وهو ما يخفف الضغط على البنوك المركزية ويعيد التوازن تدريجياً إلى المشهد الاقتصادي.

3 صناديق الذهب تضيف 25 طناً بعد موجة تخرج بلغت 94 طناً في مارس

انفراجة دبلوماسية

تشير المعلومات المتداولة إلى وجود اتفاق مبدئي بين واشنطن وطهران لمواصلة المساعي الدبلوماسية، رغم تعثر الجولة الأولى من المحادثات. كما يجري بحث تمديد وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين، في محاولة لفتح نافذة أوسع للتفاوض والوصول إلى تسوية محتملة. هذا التطور، وإن كان لا يزال هشاً، يمثل خطوة مهمة نحو تخفيف حدة التوتر، ويعطي الأسواق إشارة أولية إلى أن خيار الحل السياسي لا يزال قائماً، وهو ما ينعكس مباشرة على حركة الأصول الحساسة للمخاطر.

سجل الذهب ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة قاربت 1% ليصل إلى نحو 4839 دولاراً للأونصة، مقرباً من أعلى مستوياته الأخيرة، بعدما كان قد تعرض لضغوط بيعية في الجلسة السابقة. هذا الارتفاع يعكس عودة تدريجية للثقة في المعدن كأداة توازن في المحافظ الاستثمارية، خاصة في ظل حالة التذبذب التي تعيشها الأسواق المالية. فالمستثمرون لا يتعاملون مع الذهب فقط كملأ آمن، بل كأصل استراتيجي قادر على امتصاص الصدمات وتقليل المخاطر في أوقات عدم الاستقرار.

تقلبات السوق

رغم هذا الصعود، لا تزال تحركات الذهب تعكس حالة من التذبذب الواضح، نتيجة تضارب العوامل المؤثرة عليه.

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 2

إعادة بناء النظام المالي في الصين والتحويلات في الاقتصاد العالمي

كتب جورج حبيب

وفي ظل هذه التحويلات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرتها الاقتصادية على التكيف مع المتغيرات العالمية.



في إطار إعادة بناء النظام المالي في الصين، تتجه السياسات الاقتصادية نحو توسيع دور السوق مع الحفاظ على الدور التنظيمي للدولة، بما يشمل قطاعات البنية التحتية والثقافة والصحة والتنمية الريفية، في محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين رأس المال والتنمية داخل الاقتصاد الوطني.

الإصلاحات الداخلية

في مجال البنية التحتية والتحصير، جرى فتح المجال أمام رأس المال الاجتماعي للمشاركة في تمويل مشاريع المدن عبر نماذج الامتياز والاستثمار المشترك، وهو ما يعزز كفاءة الإنفاق العام ويرفع من مساهمة القطاع الخاص في التنمية الحضرية. وفي السياق ذاته، تعمل الصين على تطوير قطاع ثقافي حديث متعدد المستويات يدمج الموارد الثقافية ضمن آليات السوق، بما يرفع كفاءة الإنتاج والتوزيع ويدعم الصناعات الإبداعية.

وفي قطاع الصحة، يتجه الإصلاح نحو زيادة مشاركة رأس المال الخاص في تقديم الخدمات الطبية، إلى جانب إعادة هيكلة المستشفيات العامة بما يحسن جودة الخدمات ويوسع نطاق الوصول إليها. كما يُعد إصلاح النظام الريفي أحد أهم محاور هذا التحول، نظراً إلى أن ضعف قابلية الأراضي الزراعية للرهن كان من أبرز العوائق أمام تدفق التمويل إلى الريف، ومع تطوير حقوق استخدام الأراضي وتحسين آليات استغلالها يمكن تأسيس قاعدة مالية أكثر استدامة لدعم التنمية الريفية.

في المحصلة، تمثل إعادة بناء النظام المالي في الصين تحولاً بنوياً يتجاوز الإصلاحات التقنية والإدارية، ليعيد صياغة العلاقة بين الدولة والسوق وإعادة توزيع الأدوار داخل الاقتصاد الوطني.

التحويلات في النظام المالي العالمي

على المستوى الدولي، شهد النظام المالي العالمي تحولات عميقة منذ أواخر التسعينيات، أعادت تشكيل العلاقة بين الاقتصادات الكبرى وتوازنات القوة النقدية. ففي عام 1998، دعا صندوق النقد الدولي (IMF)، بدعم من الولايات المتحدة، الدول الآسيوية المتأزمة إلى تبني سياسات تقشف وإعادة هيكلة اقتصاداتها الداخلية. غير أن هذا النهج تغير لاحقاً، إذ تبنت الولايات المتحدة خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 سياسات

توسعية تمثلت في التيسير الكمي والتوسع المالي، إلى جانب قدر أكبر من التساهل مع القطاع المالي، في محاولة لاحتواء أزمة الرهن العقاري.

وباعتبار الولايات المتحدة مركز النظام المالي العالمي، أدت هذه السياسات إلى ضخ سيولة ضخمة بالدولار في الاقتصاد العالمي، في حين كانت الصين قد اندمجت في منظمة التجارة العالمية (WTO) وقدمت تنازلات كبيرة في سبيل الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي القائم على هيمنة الدولار. وخلال هذه المرحلة، تحولت

الصين تدريجياً إلى أكبر دائن للولايات المتحدة وإحدى أكبر الدول ذات الفائض التجاري معها، ما جعلها محوراً رئيسياً في النقاشات الاقتصادية الأميركية، إلى جانب قضايا مثل اختلال الميزان التجاري وسعر صرف اليوان (الرنمينبي) وحقوق الملكية الفكرية وحماية البيئة وحقوق الإنسان.

الاختلالات العالمية وهيمنة الدولار

في هذا السياق، برز مفهوم «الاختلالات العالمية» (Global

Imbalances) بوصفه تفسيراً رئيسياً للأزمة المالية العالمية عام 2008، والذي يقوم على وجود دول تحقق فوائض مزمنة في الحساب الجاري مقابل دول تعاني عجزاً مستمراً، وهو ما يُعد انعكاساً لاختلالات داخلية في التوازن بين الادخار والاستثمار.

وقد طرح الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، بن برنانكي، عام 2005 فرضية «تخمة الادخار العالمية»، التي ترى أن الفوائض الكبيرة في الادخار لدى دول مثل الصين وألمانيا واليابان، إلى جانب الاقتصادات الناشئة،

أدت إلى فائض عالمي في السيولة الادخارية واختلال في التوازن الاقتصادي العالمي.

وانعكس ذلك في تدفق هذه الفوائض نحو الولايات المتحدة، ما تسبب في عجز مزمن في حسابها الجاري، وتراجع أسعار الفائدة الحقيقية، وارتفاع أسعار الأصول، وتوسع الائتمان، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية في 2008.

وتعود أسباب هذا الفائض الادخاري إلى عوامل متعددة، أبرزها شيخوخة السكان في الدول المتقدمة، وتراجع العائد على الاستثمار، وانخفاض الفرص الاستثمارية. أما

في الاقتصادات الناشئة، فتمثل في تراكم الاحتياطيات النقدية، والنمو القائم على التصدير، وارتفاع عائدات الموارد الطبيعية.

في المقابل، يرى هذا التحليل أن فرضية «نقص الأصول المالية العالمية» لا تستقيم منطقياً، إذ إن انخفاض الادخار يفترض تراجع الطلب على الأصول المالية لا زيادته. وبالتالي فإن توسع الأصول المالية الأميركية يعكس فائضاً في عرض الأصول وليس زيادة في الطلب عليها، وهو ما يرتبط بالسياسات النقدية التوسعية والتحرير المالي خلال السنوات الماضية.

وبذلك، فإن اختلال التنمية المالية العالمية لا يرتبط فقط بالطلب، بل أيضاً بالتفاوت في سرعة تطور الأسواق المالية بين الدول، حيث تتدفق رؤوس الأموال من الاقتصادات ذات الادخار المرتفع والبنية المالية الأبطأ نحو اقتصادات ذات توسع مالي سريع وعرض متزايد للأصول.

في المحصلة، لا يُنظر إلى هذه الاختلالات باعتبارها خللاً أحادي الجانب، بل كنتائج لتفاعل معقد بين السياسات النقدية العالمية وهيكل الادخار والاستثمار واختلافات تطور الأسواق المالية، ما يجعل إعادة التوازن مهمة طويلة ومعقدة في النظام الاقتصادي العالمي.

إصلاحات البنية التحتية وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية

توسيع السوق الثقافية وتطوير الصناعات الإبداعية

الاختلالات العالمية وإعادة تفسير توازن الادخار والأصول المالية

من معيار الذهب إلى النفوذ النقدي... جذور الهيمنة المالية العالمية

في الأطراف وتصنيعها في المراكز. ومن هذا السياق، قدم لينين في كتابه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» قراءة لهذا التحول، مشيراً إلى أن الرأسمالية انتقلت من مرحلة تصدير السلع في ظل المنافسة الحرة إلى مرحلة تصدير رؤوس الأموال في ظل هيمنة الاحتكارات، بما يعكس تعمق بنية السيطرة الاقتصادية على المستوى العالمي.

الاستقرار النقدي العالمي. ونظراً لندرة الذهب، انحصرت مصادر تدفقه في مسارين أساسيين: فائض تجاري طويل الأمد قائم على التقوق الصناعي والتكنولوجي، أو تصدير رأس المال المدعوم بالقوة العسكرية والتوسع الاستعماري، حيث جرى استغلال الموارد في المستعمرات وإعادة توظيفها ضمن منظومة إنتاج غير متكافئة، تقوم على إنتاج المواد الخام

المال. وقد مرّ النظام النقدي الدولي بثلاث مراحل رئيسية منذ سبعينات القرن التاسع عشر. بدأت المرحلة الأولى عام 1870 واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى، حيث سادت قاعدة الذهب بوصفها الإطار الحاكم، وكان الجنيه الإسترليني العملة المهيمنة نتيجة تمركز القوة المالية في بريطانيا. وقد ارتبط إصدار النقد آنذاك باحتياطات الذهب بشكل مباشر، ما جعل المعدن النفيس محور

الاقتصادية الحديثة. ففي ظل قاعدة الذهب ونظام الصرف المرتبط به، كان الخلل يظهر عبر فوائض مزمنة في الحساب الجاري لدى الدول المركزية، تقابلها عجزات في حساب رأس المال. أما مع التحول إلى النظام النقدي الائتماني، فقد انعكست الصورة، لتصبح الدول المركزية أكثر ميلاً لتسجيل عجز في الحساب الجاري يقابله فائض في تدفقات رأس

المال. وقد مرّ النظام النقدي العالمي بظاهرة طارئة ارتبطت بالعقود الأخيرة، بل هو امتداد تاريخي يعود إلى القرن التاسع عشر، حين بدأت ملامح النظام المالي الدولي بالتشكل حول دول مركزية تهيم على حركة النقد والتجارة العالمية، ومنذ ذلك الوقت، ظل هذا الاختلال يتبدل في شكله تبعاً لطبيعة النظام النقدي السائد، ولا سيما مع اختلاف قواعد الغطاء النقدي بين الذهب والأنظمة

تنسخ نماذج الذكاء الاصطناعي

الكونغرس يدرس فرض عقوبات على شركات صينية



يدعو الجمهوريون في مجلس النواب الأمريكي إلى فرض عقوبات أمريكية على كيانات صينية تستخلص بصورة غير سليمة نتائج من نماذج الذكاء الاصطناعي الأمريكية الرائدة لتطوير أنظمتها المنافسة الخاصة، في إطار جزء من جهد يتسع داخل الكونغرس لمواجهة الصين في سباق الذكاء الاصطناعي العالمي. ينص تشريع اقترحه النائب بيل هوزينغا على توجيه الحكومة لتحديد الكيانات في الصين وروسيا التي تستخدم تقنيات استعلام ونسخ غير سليمة على النماذج الأمريكية، بحسب مسودة اطلعت عليها «بلومبرغ».

من شأن ذلك أن يدفع إلى النظر في فرض عقوبات على المخالفين عبر القائمة السوداء التابعة لوزارة التجارة، ومن خلال صلاحيات الطوارئ الاقتصادية الرئاسية المنشأة بموجب قانون صدر في عام 1977. تشمل الأهداف المحتملة للقانون شركات واجهت اتهامات باستخراج قدرات من نماذج الذكاء الاصطناعي الأمريكية، بما في ذلك مختبرات ذكاء اصطناعي صينية مثل «ديب سيك» (DeepSeek) و«مونشوت» (Moonshot) و«ميني ماكس» (MiniMax)، إضافة إلى شركات أكبر. يقود قطاع الذكاء الاصطناعي الصيني حالياً منافسون أكبر بكثير مثل «علي بابا غروب هولدينغ» (Alibaba Group Holding Ltd) و«بايت دانس» (ByteDance Ltd).

خطوة مهمة

يمثل الاقتراح أول خطوة مهمة من الكونغرس

لمعالجة قلق متزايد لدى «أوبن إيه آي» (OpenAI) و«أنثروبك» (Anthropic PBC) و«جوجل» التابعة لـ«ألفابت» (Alphabet Inc) من أن بعض المستخدمين، ولا سيما في الصين، ينشئون نسخاً مقلدة أقل أماناً من منتجاتهم يمكن أن تتنافس في الأسعار وتستنزف عملاءهم. يحمل مشروع القانون اسم «قانون ردع سرقة نماذج الذكاء الاصطناعي الأمريكية» (American AI Model Theft Act)، ومن المقرر أن تنتظر فيه لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأسبوع المقبل، إلى جانب أكثر من 12 مبادرة أخرى لضوابط التصدير تستهدف أيضاً كبح صعود الصين في التكنولوجيا الناشئة.

ويشارك في رعاية المشروع النائب جون مولينار، الرئيس الجمهوري للجنة المختارة المعنية بالصين في مجلس النواب. قال هوزينغا، وهو عضو في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، في بيان: «تمثل هجمات استخراج النماذج أحدث جبهة في الإكراه الاقتصادي الصيني وسرقة الملكية الفكرية الأمريكية». في إشارة إلى نظام «ميثوس» فائق القدرات الذي طورته «أنثروبك»، وأضاف: «تُظهر نماذج الذكاء الاصطناعي الأمريكية قدرات سيبرانية تحويلية، ومن الضروري أن نمنع الصين من سرقة هذه التطورات التكنولوجية».

معلومة ورقم

10

مليارات دولار

تعترف اليابان بتقديم دعم مالي يصل إلى 10 مليارات دولار لدول في جنوب شرق آسيا بهدف مساعدتها على مواجهة ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة الحرب في الشرق الأوسط.

بريطانيا: رسوم «هرمز» تهدد أمن الاقتصاد العالمي

قالت وزيرة الخارجية البريطانية إيفيت كوبر إن أي مقترح لفرض رسوم على المرور الآمن عبر مضيق هرمز يمثل تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي العالمي، في موقف يعكس تصاعد القلق الدولي من تداعيات التوترات في أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم.

ويأتي هذا التصريح في ظل نقاشات دولية متزايدة بشأن حرية الملاحة في المضيق، حيث شددت كوبر على أن مبدأ «حرية الملاحة» يجب أن يبقى دون قيود أو رسوم، مؤكدة أنه لا يمكن السماح بتحويل ممر مائي دولي إلى أداة للضغط أو الابتزاز الاقتصادي.

ويمثل مضيق هرمز شرياناً حيوياً للتجارة العالمية، إذ تمر عبره كميات ضخمة من النفط والغاز والسلع الأساسية، ما يجعله عنصراً حاسماً في استقرار الأسواق الدولية. وتشير

التقديرات إلى أن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر المضيق ينعكس فوراً على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يفسر حدة التحذيرات الغربية من أي إجراءات قد تعرقل المرور فيه.

وفي السياق ذاته، تقود بريطانيا جهوداً دبلوماسية واسعة بالتعاون مع أكثر من 40 دولة لضمان إعادة فتح المضيق وتأمينه، وسط اتهامات لإيران بمحاولة «احتجاز الاقتصاد العالمي رهينة» من خلال تعطيل حركة الشحن أو فرض قيود عليها.

كما أكدت كوبر أن فرض رسوم على السفن العابرة لا يشكل فقط خرقاً لقواعد القانون الدولي البحري، بل يهدد أيضاً الاستقرار الاقتصادي العالمي، خاصة في ظل الظروف الجيوسياسية الحساسة التي تمر بها المنطقة.

درشة اقتصادية

تحول جذري في موازين الصناعة يضع عمالقة اليابان أمام اختبار البقاء

هل يسقط التنين الصيني عرش السيارات اليابانية؟

1 الصين تتقدم بخطى كهربائية وتنتزع صدارة الصادرات عالمياً

2 شركات يابانية تحت الضغط مع تراجع الأرباح وخفض التصنيفات

من الصرامة إلى المرونة

لم يعد شعار «صنع في اليابان» هو الحصن المنيع الذي يحمي الشركات الرائدة في صناعة السيارات من زحف التغيير؛ فاليوم يواجه التنين الصيني العالم بقواعد لعبة جديدة تماماً. في ظل تحول دراماتيكي، تجد شركات عريقة مثل «تويوتا» نفسها مضطرة للتخلي عن قناعاتها الراسخة وإعادة صياغة استراتيجياتها، ليس من باب التجديد، بل هرباً من تهديد وجودي فرضته سرعة الابتكار الصيني وتنامي زخم علاماتها التجارية.

تغير موازين القوى خلال 5 سنوات فقط بعدما كانت اليابان عام 2019 في الصدارة بلا منازع بصادرات بلغت 4.8 مليون سيارة، بينما كانت الصين لاعباً هامشياً لا يتجاوز حجم شحناته 700 ألف وحدة، إلا أنه بحلول 2024، تصدرت الصين المشهد بـ 5.5 مليون وحدة، فيما تراجع شحنات اليابان إلى 4.2 مليون.

تغير موازين القوى خلال 5 سنوات فقط

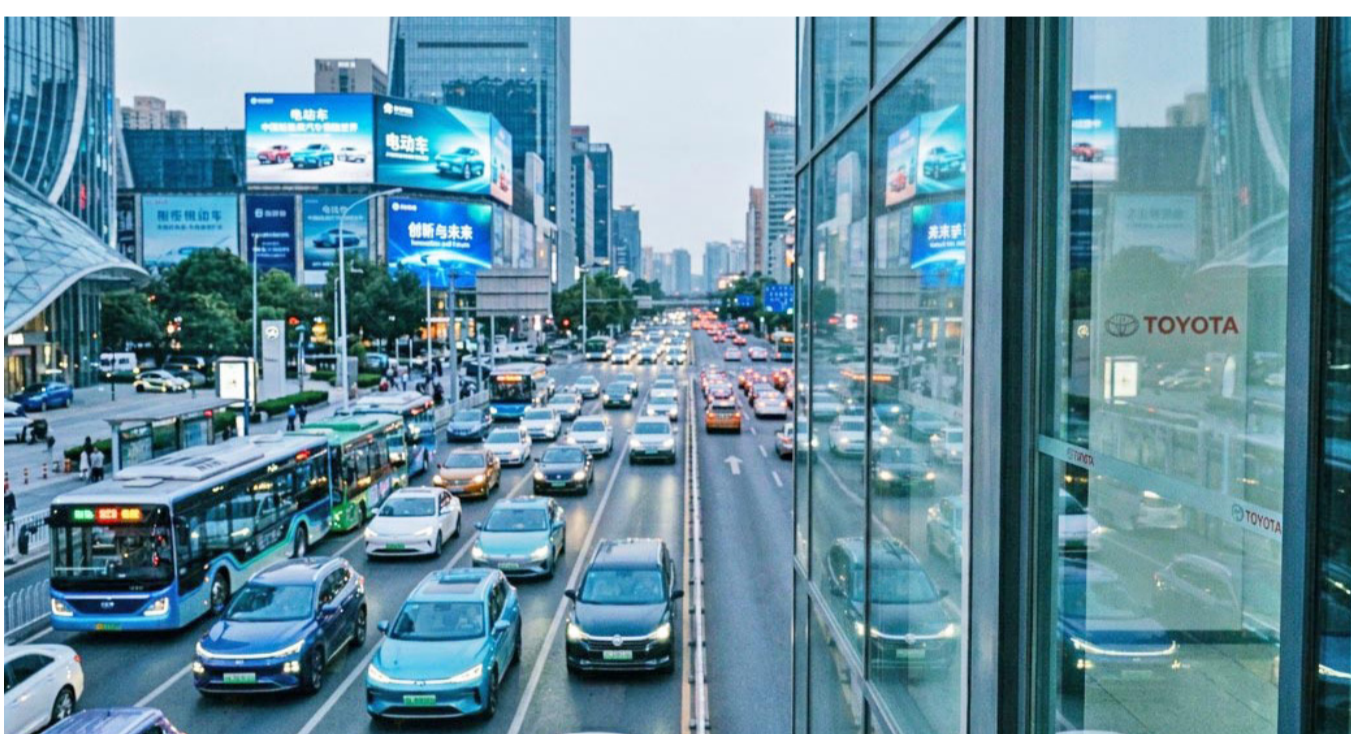
بعدما كانت اليابان عام 2019 في الصدارة بلا منازع بصادرات بلغت 4.8 مليون سيارة، بينما كانت الصين لاعباً هامشياً لا يتجاوز حجم شحناته 700 ألف وحدة، إلا أنه بحلول 2024، تصدرت الصين المشهد بـ 5.5 مليون وحدة، فيما تراجع شحنات اليابان إلى 4.2 مليون.

السلاح الصيني: السيارات الكهربائية

السر الأكبر وراء هذا الصعود الصاروخي يكمن في رهان الصين المبكر على السيارات الكهربائية، التي شكلت 40% من إجمالي صادراتها، وذلك بقيادة شركات على رأسها «بي واي دي» التي تجاوزت «تسلا» لتتربع على عرش أكبر مصنع للمركبات الكهربائية في العالم.

تغييرات جذرية

تشهد صناعة السيارات تحولات سريعة، وبدون تغييرات جذرية قد تطيح الصين بالشركات الرائدة في الصناعة، إذ تكتسب



الشركات اليابانية في أزمة

برزت المخاطر التي تواجه الصناعة اليابانية خلال مارس، حين أعلنت «هوندا» تكبدها أول خسارة سنوية لها منذ ما يقرب من 70 عاماً، وتحمل مديرها التنفيذي «توشيهيرو ميبى» المسؤولية شخصياً وقرر التنازل طواعية عن 30% من راتبه لثلاثة أشهر، إلى جانب نائبه، وحذر بعدها من أن صناعة السيارات اليابانية على حافة الانهيار.

صراع من أجل البقاء

حتى تويوتا، صناعة السيارات الأولى عالمياً من حيث المبيعات لم تعد بمنأى عن رياح التغيير العاتية، وخرج مديرها التنفيذي الجديد «كينتا كون» ليقول صراحة إنه لا يستطيع وصف وضع الشركة بأنه آمن أو مريح، وهو ما دفع قادة الصناعة إلى الدعوة إلى تعزيز التعاون بين الشركات اليابانية المصنعة للحفاظ على القدرة التنافسية الدولية.

نيسان في غرفة العمليات

أما «نيسان»، فتدخل عامها الثاني من عملية إعادة هيكلة قاسية، مع خطة لإغلاق سبعة مصانع بحلول 2028، وجاءت الحرب الأمريكية

ضغوط مالية

بدأت الشركات اليابانية في تقديم توقعات مالية قاتمة، حتى أن «ستاندرد أند بورز» حذرت من أن الجدارة الائتمانية للشركات المصنعة اليابانية قد تتعرض لضغوط، وذلك بعدما خفضت تصنيف «هوندا» في مارس، وعقب خفض «موديز» تصنيف «نيسان» إلى مستوى غير استثماري.

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com